جامعة الأزهر الشريف
كلية أصول الدين بالقاهرة
قسم التفسير وعلوم القرآن

# التكوين المعرفي
# في الدراسات الشرعية

بقلم
أ. د/ عبد الفتاح عبد الغني العِوَارِيّ
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
وعميد كلية أصول الدين-جامعة الأزهر – بالقاهرة

**بسم الله الرحمن الرحيم**

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبيّ الأمي الأكرم الذي علّم المتعلمين، وحمل لواء المعرفة للعالمين ودعا إلى التفقه في الدين، فأبان للناس الحجة، وأتاهم بالمحجة سيدنا محمدٍ الذي بعثه الله في الأميين رسولاً منهم ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾. وبعد:

فقد جاء هذا البحث المتواضع معالجًا لقضيةٍ من أهمِّ القضايا المتعلقة بما يعطيه العقل البشري المنضبط بقواعد المنطق العاصم له من خطأٍ في الفهم، والمُمهد له الطريق السَّويَّ حتى لا تتعثر به القدم أوْ تزل فلا تراه يخبط خبط عشواء أوْ يركب متن الشطط، هذه القضية ((قضية البناء الفكري)) وبيان أثرها على قدرات الإنسان الفكرية، وتدريبه على معرفة فنون البناء، ومنهجية العلماء في التكوين المعرفي، والبناء الهادف الذي يجعل العقل الإنساني قادراً على التحصيل، ومهيئاً للفهم تارة، والتأمل الصادق تارة أخرى، ومستعداً للنقد ثالثة إذا تُوجِّه هذا النقد إلى ما جادت به قريحته–مع إيمانه التام أنه باجتهاده وتأمله، وقدرته على التحصيل والفهم والتحليل تأييداً لغيره أو مخالفة له وتعقيباً – ليس معصوماً – فالعصمة لا تكون إلا لنبي يوحى إليه، وأنَّ ما يراه راجحًا قد يكون مرجوحًا عند غيره، وإن ارتكز على مرجِّحات.

ومن ثم يستعد لكل ما تتوجه به قرائح الآخرين نحو ما جادت به قريحته، كما فعل هو بالنسبة لسابقيه انطلاقاً من القاعدة: المجتهد إنْ أصاب فله أجران،

وإن أخطأ فله أجر، وكما قيل: كفى المرء نبلاً أنْ تُعدَّ معايبه وكما جاء: كم ترك الأوائل للأواخر.

وقد عالجتُ في هذا البحث المتواضع جهة مهمة من جهات البناء المعرفي، القائم على الاعتدال والتوسط المنهجي في الدراسات الشرعية.

أبنت فيه عن معالم هذا البناء، وكيف سبق علماؤنا–في شتى التخصصات الشرعية والعربية والأدبية – غيرهم في وضع القواعد، وبناء الأسسّ، وضبط معاقل الفهم، وصيانة ميزان الفكر عن الخطأ في ترتيب المقدمات المنطقية التي تؤدّي حتماً إلى نتائج سليمة ؟

**********

## أولًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم المنطق

يقول حجة الإسلام الغزالي في المستصفى: (علم المنطق مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً) اهـ[1].

ومع هذا فإن البعض يظن غياب علم المنطق عن الصدر الأول، ولم يدرك هؤلاء أن علم المنطق كان يدوّن تحت اسم (كتاب النظر) أو (كتاب الجدل) أو (كتاب مدارك العقول) وهذه أبواب عريقة في كتب المتكلمين بل من نظر في " الرسالة " للإمام الشافعي ﷺ أدرك التدوين، والممارسة المنضبطة لعلم المنطق على أرفع ما يكون، ولكن لا تغلب هذه الشبهة إلا على عقول المتشككين بعلوم الشريعة أو الناظرين إليها نظر قصور.

بل إن المانعين من قراءة علم المنطق من المتأخرين... إنما حملهم على هذا فرط ذكائهم، وحدّة عقولهم، لا كما قد يتبادر للذهن من كون هؤلاء ضعفة في النظر العقلي إذْ لا يقال هذا لإمام كالإمام النووي رحمه الله تعالاً مثلاً وهو أحد المانعين، ولكن لما رأى من نفسه، وعلماء زمانه ومن سبقهم

---

(1) المستصفى (١/٣٠).

الانضباط التام في البحث، فلا تجد خلطاً، ولا عبثاً فيه وهم إلى هذا لم يُعْنّوا بالمنطق ومصطلحاته.. لاحت لهم لائحة المنع، ولاسيما وقد مزج بعض المؤلفين أمثلة وشبهات، قد يَعْسُر إزالتها إن تمكنت من الفؤاد، فقالوا ما قالوا في شأن المنع، وإنما عمدتنا جماهير العلماء – وعلى رأسهم إمامنا – حجة الإسلام الغزالي – القائلون بجواز أو نَدْب النظر في هذا العلم العريق. اهـ[1].

قال الأخضري رحمه الله تعالى في " السلم المنورق ":

**فابن الصلاح، والنواوي حرّما وقال قوم ينبغي أن يُعْلما**
**والقوْلة المشهورة الصّحيحة جوازُه لسالم القريحة**
**مُمارس السنة والكتاب ليهتدي به إلى الصواب**[2]

وقال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله مجلياً قدر المنطق، ومدى الحاجة إليه وذلك في مقدمة كتاب معيار العلم، لبيان الباعث على تحريره هذا الكتاب المعني بمسائل علم المنطق كإحدى جهات التكوين المعرفي لدى العلماء والنظار، وأهل الحذق والدرّبة: (إن الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب بـ " معيار العلم " غرضان مهمان:

أحدهما: تفهيم طريق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر[3] فإن العلوم النظرية لما لم تكن بالفطرة، والغريزة مبذولة موهوبة... وكانت – لا محالة – محصلة مطلوبة وليس كل طالب يُحسن الطلب، ويهتدي إلى طريق المطلب، ولا كلٌّ سالك للطريق يهتدي إلى الاستكمال، ويأمن الاغترار بالوقوف دون ذروة الكمال ولا كل ظانّ للوصول إلى شاكلة الصواب آمنٌ من الانخداع بلامع السراب، فلما كثر في المعقولات مزلّة الأقدام، ومثاراتُ

---

(1) مقدمة معيار العلم حجة الإسلام الغزالي ص٢٤ – ٢٥.

(2) يراجع/ شرح السلم المنورق ص٤٥ – ٤٦ (ت الزميل الفاضل أ. د/ جمال فاروق الدقاق، والشرح للإمام الشيخ برهان الدين حسن القويسني.

(3) العِبَر: جمع عبرة، وهي حاصل النظر، ونتيجته ا هـ محققه.

الضلال، ولم تنفك مرآة العقل مَما يكدّرها من تغليطات الأوهام، وتلبيسات الخيال رتبنا هذا الكتاب معياراً للنظر والاعتبار، وميزاناً للبحث والأفكار، وصيقلاً للذهن ومِشْحَذاً للقوة المفكرة من العقل[1] ليكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعروض بالنسبة للشعر، والنحو بالإضافة إلى علم الإعراب.

فكما لا يُعَزَفُ منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العروض، ولا يُميَّزُ صواب الإعراب عن خطئه إلا بمِحَكَّ النحو... كذلك لا يُفْرق بين فاسد الدليل، وقويمه، وصحيحه، وسقيمه إلا بهذا الكتاب – يعني به المنتظم لمسائل المنطق وقضاياه – فكل نظرٍ لا يتزن بهذا الميزان، ولا يتقدَّر بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار[2] غير مأمون الغوائر والأغوار.

والباعث الثاني: حاصله أن الناظر بالعيْن العوراء نظر الطعن والازدراء ينكر انحرافنا عن العادات في تفهم العقليات القطعية بالأمثلة الفقهية الظنية، فليكفَّ عن غُلَوائه في طعنه، وازدرائه، وليشهدْ على نفسه بالجهل بصناعة التمثيل، وفائدتها، فإنها لم توضع إلا لتفهيم الأمر الخفي بما هو الأعرف عند المخاطب المسترشد ليقيس مجهوله إلى ما هو معلوم عنده، فيستقرّ المجهول في نفسه.

فإن كان الخطاب مع نجارٍ لا يُحْسن إلا النجر، وكيفية استعمال آلاته... وجب على مُرْشِدِه ألا يَضْرب له المثل إلا من صناعة النجارة، ليكون ذلك أسبق إلى فهمه، وأقرب إلى مناسبة عقله، وكما لا يُحسْن إرشاد المتعلم إلا بلغته... لا يُحْسن إيصال المعقول إلى فهمه إلا بأمثلة هي أثبت في معرفته اهـ كلامه[3].

---

(1) الَمشِحَذ: المسَنّ، والصقل: الذي يُشْحذ السيوف ويجلوها ا هـ محققه.

(2) العيار والمعيار بمعنى: وهو الذي يقس به غيره ويَسوَّى ا هـ محققه.

(3) معيار العلم ٤٧ – ٥٠ باختصار وحذف، ط. سقيفة الصفا العلمية بلوانا – ماليزيا.

أرأيت كيف كانت عناية العلماء في التكوين الفكري بعلم المنطق، وكيف نظروا إلى أهمية مسائله ؟ وخطورة قضاياه، وأنه لا غنى عنها للنظار والحذاق من أهل الشريعة القائلين بضرورة النظر في علم المنطق، حتى رأيت معي ما قرره حجة الإسلام الغزالي في مستصفاه طيب الله ثراه: من قوله: (ومن لا يحيط بها – يعني مقدمته المنطقية – فلا ثقة له بعلومه أصلاً)اهـ[1].

**********

## ثانياً: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم الكلام

أفضل العلوم وأجلُّها، وآكدها وأهمُّها علم الكلام، ذاك العلم الموصل لصاحبه إلى درجة اليقين، وسلامته من زيغ الزائغين، ونجاته من الخلود في دار الجحيم، وفوزه برؤية رب العالمين في دار النعيم، قال الإمام القرافي: "علم أصول الدين هو أصل العلوم كلها؛ لأنَّه يتضمن العلم بالوجود، وأقسامه، والعلم بالعدم وأقسامه، وما هو معلوم خارج عن النقيضين فيبحث في العالم، وأجزائه، وأحواله، وصانع العالم، وصفاته، وأحكامه، وما وراء ذلك من المستحيلات، والممكنات، وغير ذلك من سائر المعلومات.

ومن فروعه إثبات النبوات بالنظر العقلي في المعجزات، ومن فروع النبوة علم التفسير، وعلم الحديث وعلم الأصول التي ينبني عليها الفقه".أهـ[2].

ومن ثمَّ عُني العلماء بهذا العلم الجليل عنايةً فائقةً، وأولوه اهتمامًا بالغًا، فأكثروا فيه من المؤلفات، وعدَّدوا فيه من المصنَّفات التي بُنيت على أمرين:

**أحدهما:** إثبات العقائد وإقامة البراهين العقلية والنقلية عليها.

**والآخر:** الردّ على الطوائف من أهل البدع والأهواء كالخوارج، والروافض، والجهميَّة، والمعتزلة، والقدريَّة، والمرجئة وغيرهم، لتفنيد شبهاتهم، وكشف

---

([1]) المستصفى ١/٣٠، وراجع معه المنقذ من الضلال ص٧٢.

([2]) نفائس الأصول للقرافي (١/١٦٣).

ضلالاتهم وإبطال استدلالهم على بدعهم وآرائهم المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة.

وإذا كانت العلوم إمَّا عقلية محضة، وإمَّا نقلية محضة، فإنَّ أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الكلام من هذا القبيل فإنَّه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد[1].

وهذا هو الطريق الوسط الذي قرَّره حجة الإسلام الغزالي رحمه الله في ردِّه على مَنْ جمد عند حدِّ التقليد، وتمسك بظواهر النصوص، أوْ مَنْ أوغل إيغالًا شديدًا في التنكر لقواطع الشرع، وتقديم العقل بالكلية عليها، فاقرأ ما سطره قلم هذا الإمام لتر سدادًا في الفكر، وسلامة في المقصد، واقتصادًا في مراعاةٍ تامةٍ بين الشرع المنقول، والحق المعقول، وكلُّ ذلك لا يتحقق في البناء المعرفي والتكوين الفكري إلا بالتمرس وإتقان قواعد وأصول الدين (علم الكلام) أو (علم الفقه الأكبر).

قال – عليه سحائب الرحمة – ناعيًا على هؤلاء وهؤلاء، ومقرِّرًا الطريق الوسط: "الحمد لله الذي اجتبى من صفوة عباده عصابة الحق وأهل السنة، وخصهم من بين سائر الفرق بمزايا اللطف والمنة، وأفاض عليهم من نور هدايته ما كشف به عن حقائق الدين، وأنطق ألسنتهم بحجته التي قمع بها ضلال الملحدين، وصفى سرائرهم من وساوس الشياطين، وطهر ضمائرهم عن نزغات الزائغين، وعمر أفئدتهم بأنوار اليقين حتى اهتدوا بها إلى أسرار ما أنزله على لسان نبيه وصفيه محمد ﷺ سيد المرسلين، واطلعوا على طريق التلفيق بين مقتضيات الشرائع وموجبات العقول؛ وتحققوا أن لا معاندة بين

---

([1]) أفدته من مقدمة الغزالي في المستصفى ١/٤.

الشرع المنقول والحق المعقول. وعرفوا أن من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر. وإن من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر. فميل أولئك إلى التفريط وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط. بل الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد ملازمة الاقتصاد والاعتماد على الصراط المستقيم؛ فكلا طرفي قصد الأمور ذميم. وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر مناهج البحث والنظر، أو لا يعلم انه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر، وكيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟ فليت شعري كيف يفزع إلى العقل من حيث يعتريه العي والحصر؟ أو لا يعلم أنَّ العقل قاصر وأن مجاله ضيق منحصر؟ هيهات قد خاب على القطع والبتات وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات".أهـ[1].

وفي بيان المناهج التي سلكها أهل السنة والجماعة – الأشاعرة والماتريدية– في ردِّهم على الطوائف من أهل البدع والأهواء يذكر لنا الإمام الغزالي ثلاثةً من تلك المناهج – على سبيل المثال لا الحصر– فيقول عليه الرحمة: "**المنهج الأول:** السبر والتقسيم وهو أن نحصر الأمر في قسمين ثم يبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الثاني، كقولنا: العالم إما حادث وإما قديم، ومحال أن يكون قديماً فيلزم منه لا محالة أن يكون حادثاً أنه حادث وهذا اللازم هو مطلوبنا وهو علم مقصود استقدناه من علمين آخرين أحدهما قولنا: العالم إما قديم أو حادث فإن الحكم بهذا الانحصار علم.

---

([1]) الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ٩-١٠).

والثاني: قولنا ومحال أن يكون قديماً فإن هذا علم آخر.

والثالث: هو اللازم منهما وهو المطلوب بأنه حادث. وكل علم مطلوب، فلا يمكن أن يستفاد إلا من علمين هما أصلان ولا كل أصلين، بل إذا وقع بينهما ازدواج على وجه مخصوص وشرط مخصوص، فإذا وقع الازدواج على شرطه أفاد علماً ثالثاً وهو المطلوب، وهذا الثالث قد نسميه دعوى إذا كان لنا خصم، ونسميه مطلوباً إذا كان لم يكن لنا خصم، لأنه مطلب الناظر ونسميه فائدة وفرعاً بالإضافة إلى الأصلين فإنه مستفاد منهما. ومهما أقر الخصم بالأصلين يلزمه لا محالة الاقرار بالفرع المستفاد منهما وهو صحة الدعوى.

**المنهج الثاني:** أن نرتب أصلين على وجه آخر مثل قولنا: كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وهو أصل، والعالم لا يخلو عن الحوادث فهو أصل آخر، فيلزم منهما صحة دعوانا وهو أن العالم حادث وهو المطلوب فتأمل. هل يتصور أن يقر الخصم بالأصلين ثم يمكنه إنكار صحة الدعوى فتعلم قطعاً أن ذلك محال.

**المنهج الثالث:** أن لا نتعرض لثبوت دعوانا، بل ندعي استحالة دعوى الخصم بأن نبين أنه مفض إلى المحال وما يفضي إلى المحال فهو محال لا محالة. مثاله: قولنا إن صح قول الخصم أن دورات الفلك لا نهاية لها لزم منه صحة قول القائل أن ما لا نهاية له قد انقضى وفرغ منه، ومعلوم أن هذا اللازم محال فيعلم منه لا محالة أن المفضي إليه محال وهو مذهب الخصم. فههنا أصلان: أحدهما قولنا إن كانت دورات الفلك لا نهاية لها فقد انقضى ما لا نهاية له، فإن الحكم بلزوم انقضاء ما لا نهاية له – على القول بنفي النهاية عن دورات الفلك – علم ندعيه ونحكم به، ولكن يتصور فيه من الخصم إقراراً وإنكار بأن يقول: لا أسلم أنه يلزم ذلك. والثاني قولنا إن هذا

اللازم محال فإنه أيضاً أصل يتصور فيه إنكار بأن يقول: سلمت الأصل الأول ولكن لا أسلم هذا الثاني وهو استحالة انقضاء ما لا نهاية له، ولكن لو أقر بالأصلين كان الاقرار بالمعلوم الثالث اللازم منهما واجباً بالضرورة؛ وهو الاقرار باستحالة مذهبه المفضي إلى هذا المحال.

فهذه ثلاث مناهج في الاستدلال جلية لا يتصور إنكار حصول العلم منها، والعلم الحاصل هو المطلوب والمدلول، وازدواج الأصلين الملتزمين لهذا العلم هو الدليل. والعلم بوجه لزوم هذا المطلوب من ازدواج الأصلين علم بوجه دلالة الدليل، وفكرك الذي هو عبارة عن إحضارك الأصلين في الذهن وطلبك التفطن لوجه لزوم العلم الثالث من العلمين الأصلين هو النظر؛ فإذن عليك في درك العلم المطلوب وظيفتان؛ إحداهما: إحضار الأصلين في الذهن وهذا يسمى فكراً، والآخر: تشوقك إلى التفطن لوجه لزوم المطلوب من ازدواج الأصلين وهذا يسمى طلباً؛ فلذلك قال من جرد التفاته إلى الوظيفة الأولى حيث أراد حد النظر أنه الفكر، وقال من جرد التفاته إلى الوظيفة الثانية في حد النظر أنه طلب علم أو غلبة ظن، وقال من التفت إلى الأمرين جميعاً أنه الفكر الذي يطلب به من قام به علماً أو غلبة ظن، فهكذا ينبغي أن تفهم الدليل والمدلول ووجه الدلالة وحقيقة النظر ودع عنك ما سودت به أوراق كثيرة من تطويلات وترديد عبارات لا تشفي غليل طالب ولا تسكن نهمة متعطش ولن يعرف قدر هذه الكلمات الوجيزة إلا من انصرف خائباً عن مقصده بعد مطالعة تصانيف كثيرة. فإن رجعت الآن في طلب الصحيح إلى ما قيل في حد النظر دل ذلك على أنك تخص من هذا الكلام بطائل ولن ترجع منه إلى حاصل، فإنك إذا عرفت أنه ليس ههنا إلا علوم ثلاثة: علمان هما أصلان يترتبان ترتباً مخصوصاً، وعلم ثالث يلزم منهما وليس عليك فيه الا وظيفتان: إحداهما إحضار العلمين في ذهنك، والثانية التفطن

لوجه العلم الثالث منهما. والخيرة بعد ذلك اليك في اطلاق لفظ النظر في ان تعبر به عن الفكر الذي هو احضار العلمين، أو عن التشوف الذي هو طلب التفطن لوجه لزوم العلم الثالث، أو عن الأمرين جميعاً، فإن العبارات مباحة والاصطلاحات لا مشاحة فيها.

فإن قلت: غرضي أن أعرف اصطلاح المتكلمين وأنهم عبروا بالنظر عماذا، فاعلم أنك إذا سمعت واحداً يجد النظر بالفكر، وآخر بالطلب، وآخر بالفكر الذي هو يطلب به، لم تسترب في اختلاف اصطلاحاتهم على ثلاثة أوجه. والعجب ممن لا يتفطن هذا ويفرض الكلام في حد النظر".أهـ[1].

ويُوضِّح لنا بجلاءٍ المؤرخ ابن خلدون – رحمه الله– في مقدمته الشهيرة عناية العلماء على مرِّ العصور بعلم الكلام ومباحثه ومناهجه، وكيفية نشأته، فيقول بعد ذكره عقيدة أهل السنة والجماعة بأدلتها العقلية والنقلية:" هذه أمّهات العقائد الإيمانيّة معلّلة بأدلّتها العقليّة وأدلّتها من الكتاب والسّنّة كثيرة، وعن تلك الأدلّة أخذها السّلف وأرشد إليها العلماء وحقّقها الأئمّة إلّا أنّه عرض بعد ذلك خلاف في تفاصيل هذه العقائد أكثر مثارها من الآي المتشابهة فدعا ذلك إلى الخصام والتّناظر والاستدلال بالعقل وزيادة إلى النّقل، فحدث بذلك علم الكلام".أهـ[2].

والمستفاد من هذا النقل – كما ترى– أنَّ عقيدة أهل السنة والجماعة التي أخذها السّلف وتوارثها الخلف تقوم على النقل المؤيَّد بالعقل، فمصدر تلقيها والإيمان بها: الخبر الصادق المُتَلَقَى من الوحي الشريف الذي من شأن العقل أن يصدِّق به ويُذعن له، وهذا ما حقَّقه الأئمة الأعلام وقرَّروه في كلِّ عصر أن ليس ثمت تعارض ولا منافاة بين العقل والنقل، بل العلاقة بينهما هي

---

([1]) الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ١٨-٢٠).

([2]) مقدمة ابن خلدون ص: ٥٨٦.

التكامل والمؤاخاة، فلا إهدار للعقل، ولا إهمال للنقل، وفي بيان تلك العلاقة يقول حجة الإسلام الغزالي – عليه الرحمة– " :" العقل يدلُّ على صدق النبي، ثم يعزل نفسه ويعترف بأنَّه يتلقى من النبي بالقبول ما يقوله في الله واليوم الآخر مما يستقل العقل بدركه، ولا يقضي – أيضًا– باستحالته، فقد يرد الشرع بما يقصر العقل عن الاستقلال بإدراكه إذ لا يستقل العقل بإدراك كون الطاعة سببًا للسعادة في الآخرة وكون المعاصي للشقاوة، لكنَّه لا يقضي باستحالته أيضًا، ويقضي بوجوب صدق مَنْ دلَّت المعجزة على صدقه، فإذا أخبر عنه صدَّق العقل به بهذه الطريق". أهـ(١).

وبسبب الغفلة عن هذا المصدر الأصيل والمنبع الصافي في تلقي العقيدة الصحيحة ظهر الخلاف المفضي إلى الخصام والتّناظر – كما يقول ابن خلدون– فمالت بعض الطوائف إلى التمسك بالعقل وأهملوا النقل، وجمُد آخرون على ظاهر مقتضى النقل وإن تعارض مع صريح العقل، وسبب ذلك أنَّ القرآن الكريم قد ورد فيه وصف الباري – جلَّ جلاله– بالتّنزيه المطلق الظّاهر الدّلالة من غير تأويل في آياتٍ كثيرة صريحة في بابها فوجب الإيمان بها، ووقع في كلام الرسول ﷺ وكلام الصَّحابة والتَّابعين تفسيرها على ظاهرها، ثمّ وردت آياتٌ أخرى قليلة توهم التّشبيه مرّة في الذات وأخرى في الصّفات، فأمّا السلف فغلبوا أدلّة التنزيه لكثرتها ووضوح دلالتها، وعلموا استحالة التشبيه، وقضوا بأنَّ الآيات من كلام الله فآمنوا بها ولم يتعرّضوا لمعناها ببحث ولا تأويل، وهذا معنى قول الكثير منهم: اقرؤوها كما جاءت أي آمنوا بأنّها من عند الله، ولا تتعرّضوا لتأويلها ولا تفسيرها لجواز أن تكون ابتلاءً وامتحانًا، فيجب التوقف والإذعان والإيمان بها مع تفويض الكيف والمعنى.

---

(١) المستصفى ٦/١.

ثم ظهر فريقٌ من المبتدعة اتّبعوا ما تشابه من الآيات وتوغّلوا في التّشبيه، وتمسكوا بظواهرها، فشبَّهوا الخالق بالمخلوق باعتقاد اليد والقدم والوجه له، فوقعوا في التّجسيم الصّريح ومخالفة آيات التّنزيه المطلق الّتي هي أكثر موردًا وأوضح دلالةً لأنّ معقوليّة الجسم تقتضي النّقص والافتقار، ثمّ يفرّون من شناعة فعلهم وفظاعة صنيعهم ذلك بقولهم جسم لا كالأجسام، وليس ذلك بمغنٍّ عنهم شيئًا؛ لأنّه قول متناقض وجمع بين نفي وإثبات، تعالى الله عن اعتقادهم وقولهم علوًا كبيرًا.

وهؤلاء – كما علمتَ– أهملوا العقل، وتمسكوا بظاهر النقل، ثم ظهرت فرقةٌ أخرى، وحدثت بدعةٌ كبرى هي بدعة المعتزلة الذين أطلقوا للعقل العنان، وردُّوا لأجله صحيح السنة وظاهر القرآن، فقضوا بنفي صفات المعاني من العلم والقدرة والإرادة والحياة في حقِّ الله؛ لما يلزم على ذلك من تعدّد القديم بزعمهم، وهو مردودٌ بأنّ الصّفات ليست عين الذّات ولا غيرها، ولمَّا قضوا بنفي صفة الإرادة لزمهم نفي القدر لأنّ معناه سبق الإرادة للكائنات، وقضوا بنفي صفات السّمع والبصر والكلام لكونهم من عوارض الأجسام، ولمَّا لم يفهموا صفة الكلام الّتي تقوم بالنّفس قالوا بأنَّ القرآن مخلوق، وكلُّ ذلك منكرٌ من القول وزورٌ، لكنْ كان ذلك – كما يُصرِّح المؤرخ ابن خلدون– " سببًا لانتهاض أهل السّنّة والجماعة بالأدلّة العقليّة على هذه العقائد دفعًا في صدور هذه البدع وقام بذلك الشّيخ أبو الحسن الأشعريّ إمام المتكلّمين فتوسّط بين الطّرق، ونفى التّشبيه، وأثبت الصّفات المعنويّة، وقصر التّنزيه على ما قصره عليه السّلف، وشهدت له الأدلّة المخصّصة لعمومه فأثبت الصّفات الأربع المعنويّة والسّمع والبصر والكلام القائم بالنّفس بطريق النّقل والعقل، وردّ على المبتدعة في ذلك كلّه وتكلّم معهم فيما مهّدوه لهذه البدع من القول بالصّلاح والأصلح والتّحسين والتّقبيح وكمّل العقائد في البعثة

وأحوال المعاد والجنة والنّار والثّواب والعقاب، وألحق بذلك الكلام في الإمامة – مع أنَّها لا تلحق بعلم العقائد وليست من مسائله ولا مباحثه– لما ظهر – حينئذٍ– من بدعة الإماميّة من قولهم: إنَّها من عقائد الإيمان، وإنّه يجب على النّبيّ تعيينها والخروج عن العهدة في ذلك لمَنْ هي له، وكذلك على الأمّة".أهـ[1].

ويستمر ابن خلدون فيذكر أنَّه بعد أن كثُر أتباع إمام المتكلمين – أبي الحسن الأشعري– واقتفى طريقته من بعده تلاميذه " أخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلانيّ فتصدّر للإمامة في طريقتهم وهذّبها ووضع المقدّمات العقليّة الّتي تتوقّف عليها الأدلّة والأنظار، وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء، وأنّ العرض لا يقوم بالعرض، وأنّه لا يبقى زمانين، وأمثال ذلك ممّا تتوقّف عليه أدلّتهم، وجعل هذه القواعد تبعًا للعقائد الإيمانيّة في وجوب اعتقادها لتوقّف تلك الأدلّة عليها، وأنَّ بطلان الدّليل يؤذن ببطلان المدلول.

ولكن صناعة المنطق الّتي تسير بها الأدلّة وتعتبر بها الأقيسة لم تكن حينئذ ظاهرة في الملّة، بل كانت مهجورة عندهم، ولمَّا ألف إمام الحرمين أبو المعالي كتابه (الشّامل)، ثمّ لخّصه في كتابه ( الإرشاد) انتشرت من بعد ذلك علوم المنطق في الملّة وقرأه النّاس وفرّقوا بينه وبين العلوم الفلسفيّة بأنّه قانون ومعيار للأدلّة، ثمّ نظروا في تلك القواعد والمقدّمات في فنّ الكلام للأقدمين فخالفوا الكثير منها بالبراهين الّتي أدلّت إلى ذلك، فلمّا سبروها بمعيار المنطق ردّهم إلى ذلك فيها ولم يعتقدوا بطلان المدلول من بطلان دليله كما صار إليه القاضي فصارت هذه الطّريقة في مصطلحهم مباينة للطريقة الأولى، وتسمَّى (طريقة المتأخّرين).

---

([1]) مقدمة ابن خلدون ص: ٥٨٧، ٥٨٨.

وأوّل من كتب في طريقة الكلام على هذا المنحى الغزاليّ رحمه الله وتبعه الإمام الرازي وجماعة قفوا أثرهم واعتمدوا تقليدهم".أهـ[1].

ومجمل القول أنَّ أئمة علم الكلام – رحمهم الله – عبر كلِّ الأعصار وتتابع الأجيال قد أقاموا العقائد الإيمانيّة – التي هي موضوع علم الكلام– وأثبتوها بأدلة النقل الصحيح، واستدلوا عليها بمؤيِّدات العقل الصريح، بل قرروا في بيان مناهج هذا العلم الجليل وأصوله: أنَّ العقل أصل النقل – كما قال الإمام الرازي رحمه الله في المحصول– ووضَّح المراد منه شارحه الإمام القرافي، وذلك حيث يقول طيب الله ثراه:" تقريره أن كلام النبوة مبني على المعجزة، وهي لا تعلم إلا بالعقل، فصار العقل أصل النقل، فلو قدحنا في العقل تطرق القدح في المعجز، فيحصل القدح في النقل".أهـ[2].

ومن ثمَّ ترى ألا تعارض بين المعقول والمنقول، كما يقول العلامة الزركشي نقلًا عن القاضي أبي بكرٍ:" لَا يَجُوزُ تَعَارُضُ آيِ الْقُرْآنِ وَالْآثَارِ وَمَا تُوجِبُهُ أَدِلَّةُ الْعَقْلِ فَلِذَلِكَ لَمْ يُجْعَلْ قَوْلُهُ تَعَالَى: {الله خالق كل شيء} معارضا لقوله: {وتخلقون إفكا} وقوله: {وإذ تخلق من الطين} وقوله: {فتبارك الله أحسن الخالقين} لِقِيَامِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ أَنَّهُ لَا خَالِقَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ مَا عَارَضَهُ فَيُؤَوَّلُ قوله: {وتخلقون} بِمَعْنَى تَكْذِبُونَ لِأَنَّ الْإِفْكَ نَوْعٌ مِنَ الْكَذِبِ وقوله: {وإذ تخلق من الطين} أَيْ تُصَوِّرُ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: {أَنَّ اللَّهَ بكل شيء عليم} لَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ: {أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يعلم} فإن المراد بهذا مالا يَعْلَمُهُ أَنَّهُ غَيْرُ كَائِنٍ وَيُعْلِمُونَهُ وُقُوعَ مَا لَيْسَ بِوَاقِعٍ لَا عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا هُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِهِ وَإِنْ عَلِمْتُمُوهُ

---

([1]) مقدمة ابن خلدون ص: ٥٨٩.

([2]) نفائس الأصول(٣/ ١٠٨٣).

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ جَعْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ الله لا يخفى عليه شيء} مُعَارِضًا لِقَوْلِهِ: {حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ} وقوله: {إلى ربها ناظرة} معارضا لقوله: {لا تدركه الأبصار} فِي تَجْوِيزِ الرُّؤْيَةِ وَإِحَالَتِهَا لأن دليل العقل يقضي بالجواز ويجوز تخليص النَّفْيِ بِالدُّنْيَا وَالْإِثْبَاتِ بِالْقِيَامَةِ وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ جعل قوله: {وما مسنا من لغوب} معارضا لقوله: {وهو أهون عليه} بَلْ يَجِبُ تَأْوِيلُ أَهْوَنُ عَلَى هَيِّنٌ وَلَا جَعْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ الله إلا الذين كفروا} مُعَارِضًا لِأَمْرِهِ نَبِيَّهُ وَأُمَّتَهُ بِالْجِدَالِ فِي قَوْلِهِ: {وجادلهم بالتي هي أحسن} فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى ذَمِّ الْجِدَالِ الْبَاطِلِ وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ قَوْلِهِ: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجلال والإكرام} معارضا لقوله: {كل من عليها فان}". أهـ[1].

وبهذه العناية بعلم الكلام في جانب التكوين المعرفي، والبناء الفكري يُعدّ كل عالم راسخ القدم، جامع بين نوري النقل والعقل نبراساً لكل من يسعى جاهداً، ويسلك سبل الهداية مسترشداً ويستفرغ طاقته، وجهده في التحصيل والتكوين مدققاً ومحققاً، ذلكم لإيمانه التام، ويقينه الصادق بما يحققه البناء الفكري، والتكوين المعرفي من ملكة منضبطة، وقريحة متقدة، وبصيرة نافذة، وفهوم واعية.

**********

## ثالثاً: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلوم العربية

أما لو يمَّمت وجهك شطر ما يصون اللسان عن اللحن والتحريف للكلم عن مواضعه، فإنك ترى وجهاً مشرقاً، وجانباً مضيئاً، ومطلباً نفيساً، ومسلكاً شريفاً في النحو وأدواته ذلكم " لأن العربية بمعرفتها تُعْرفُ مقاصد العرب من كلامهم، وأدب لغتهم سواء جعلت تلك المعرفة بالسجية والسليقة، كالمعرفة

---

([1]) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٥١، ٥٢).

الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتلقي والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولدين الذين شافهوا بقية العرب ومارسوهم والمولدين الذين درسوا علوم اللسان ودونوها.

" إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه وبدون ذلك يقع الغلط، وسوء الفهم، لمن ليس بعربي بالسليقة ونعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي وهي: متن اللغة والتصريف والنحو، والمعاني، والبيان، ومن وراء ذلك استعمال العرب المتبع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التمثيل، والاستئناس للتغيير من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعاني آيات غير واضحة الدلالة عند المولدين " اهـ[1].

وبهذا يتجلى لك أيضاً حاجة من يريد تحقيق جانب من البناء المعرفي، وترسيخ ركن من أركان التكوين الفكري، فالتضلع في جانب اللغة أمر من أهم المهمات، وأسمى الغايات ولذلك جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ قوله: " عليكم بديوان العرب فإنّ فيه تفسيراً لكتاب ربكم "[2] وقول الإمام مالك ﷺ: " لأن أوتي برجل يفسر كلام الله تعالى دون معرفة بلغة العرب إلا أوجعته ضرباً "[3].

يقول الزركشي عليه الرحمة: (وإنما يفهم بعض معانيه – أي القرآن – ويطلّع على أسراره ومبانيه، من قوى نظره، واتسع مجاله في الفكر وتدبره، وامتدّ

---

([1]) تراجع: مقدمات التحرير ١٨/١.

([2]) أورده الواحدي في البسيط ١٤٣/١، وذكره الشاطبي في الموافقات ٨٨/٢.

([3]) قول مالك رواه البيهقي في الشعب ٤٢٥/٢ – ٤٢٦ فصل في ترك التفسير بالظن برقم (٢٢٨٧) وأورده الحافظ السيوطي في الإتقان ٢٢٨٨/٦، بلفظ: (لا أوتي برجل غير عالم بلغة العرب يفسّر كتاب الله إلا جعلته نكالاً). وأخرجه الواحدي في التفسير البسيط ٤١١/١.

باعه، ورقيّت طباعه، وامتدّ في فنون الأدب، وأحاط بلغة العرب " اهـ المقصود منه[1].

ومثل هذا يقال في علم التصريف، فالكلمة بتصريفها يتحول فيها المعنى قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[2]. وقال تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[3] فانظر كيف تحول المعنى بالتصريف من الجَوْرِ إلى العدل[4]؟

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لهم﴾[5]: (سهّل لهم ركوب المعاصي من السَّوْل وهو الاسترخاء، وقد اشتقه من السّؤْل من لا علم له بالتصريف والاشتقاق جميعاً) [6] يعرّض بابن السَّكّيت[7].اهـ وقال أيضاً: " من بدع التفاسير أن " الإمام " في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[8] جمع " أم " وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم لئلا يفتضح أولاد الزنا قال: وليت شعري أيهما أبدع أصحة لفظ (أمه) أم بهاء حكمته " اهـ[9]. يعني أن " أماً " لا يجمع على إمام " فهذا كلام من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب " اهـ[10].

**********

(1) البرهان ٩٧/١.

(2) سورة الجن: ١٥.

(3) سورة الحجرات: ٩.

(4) يراجع: البرهان ٤٠٢/١.

(5) سورة محمد: ٢٥.

(6) الكشاف ٤٥٨/٣.

(7) البرهان ٤٠٢/١.

(8) سورة الإسراء: ٧١.

(9) الكشاف ٣٦٩/٢.

(10) البرهان ٤٠٣/١.

## رابعاً: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم الإعراب

* ومن البناء المعرفي كذلك: معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها، ويؤخذ ذلك من علم الإعراب... ولذلك قالوا: الإعراب يبيّن المعنى، وهو الذي يجيز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين بدليل قولك: ما أحسن زيداً، ولا تأكل السمك وتشرّبُ اللبن فعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره، النظر في هيئة الكلمة، وصفتها، ومحلّها، ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك. اهـ[1].

وفي بيان معنى الإعراب وأهميته في فهم المعاني يقول ابن جني:"باب القول على الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب.

فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت وكذلك ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك أكرم اليحييان البشريين وضرب البشريين اليحيون، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانًا لما تعني.

---

([1]) البرهان ٤١١/١.

وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة.

وكذلك إن ألحقت الكلام ضربًا من الإتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان نحو ضرب يحيى نفسه بشرى أو كلم بشرى العاقل معلى أو كلم هذا وزيدًا يحيى. ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو "كلم هذا وزيد يحيى " وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد كما يجيز "ضرب زيدًا وعمرو جعفر".أهـ[1].

لذا وجب "عَلَى النَّاظِرِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْكَاشِفِ عَنْ أَسْرَارِهِ النَّظَرُ فِي الْكَلِمَةِ وَصِيغَتِهَا وَمَحَلِّهَا كَكَوْنِهَا مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا أَوْ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ فِي مَبَادِئِ الْكَلَامِ أَوْ فِي جَوَابٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ. أَنْ يَفْهَمَ مَعْنَى مَا يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ مُفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا قَبْلَ الْإِعْرَابِ فَإِنَّهُ فَرْعُ الْمَعْنَى وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ إِعْرَابُ فَوَاتِحِ السُّوَرِ إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ.

وَقَالُوا فِي تَوْجِيهِ نَصْبِ " كَلَالَةٍ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً} : إِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا فَإِنْ كَانَ اسْمًا لِلْمَيِّتِ فَهُوَ حال و" يورث " خبر " كان " أو صفة وكان تامة أو ناقصة وكلالة خَبَرٌ أَوْ لِلْوَرَثَةِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيْ ذَا كَلَالَةٍ وَهُوَ أَيْضًا حَالٌ أَوْ خَبَرٌ كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ لِلْقَرَابَةِ فَهُوَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ.

وَقَوْلُهُ: {سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي} : إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَثَانِي الْقُرْآنَ – فَـ" مِنْ " لِلتَّبْعِيضِ، – أَوِ الْفَاتِحَةَ فَلِبَيَانِ الْجِنْسِ.

---

([1]) الخصائص ٣٦/١.

وَقَوْلُهُ: {إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً} فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الِاتِّقَاءِ فَهِيَ مَصْدَرٌ أَوْ بِمَعْنَى مُتَّقًى أَيْ أَمْرًا يَجِبُ اتِّقَاؤُهُ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَوْ جَمْعًا كَرُمَاةٍ فَحَالٌ.

وَقَوْلُهُ: {غُثَاءً أَحْوَى} إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَفَافِ وَالْيُبْسِ فَهُوَ صِفَةٌ لِغُثَاءٍ أَوْ مِنْ شِدَّةِ الْخُضْرَةِ فَحَالٌ مِنَ الْمَرْعَى.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَقَدْ زَلَّتْ أَقْدَامُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْرِبِينَ رَاعَوْا فِي الْإِعْرَابِ ظَاهِرَ اللَّفْظِ وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مُوجِبِ الْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: {أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ} فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ عَطْفُ " أَنْ نَفْعَلَ " عَلَى " أَنْ نَتْرُكَ "، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا فِي أَمْوَالِهِمْ مَا يشاؤون وَإِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى " مَا " فَهُوَ مَعْمُولٌ لِلتَّرْكِ وَالْمَعْنَى: أَنْ نَتْرُكَ أَنْ نَفْعَلَ وَمُوجِبُ الْوَهْمِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمُعْرِبَ يَرَى أَنْ وَالْفِعْلَ مَرَّتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا حَرْفُ الْعَطْفِ.

الثَّانِي: أَنْ يُرَاعِيَ مَا تَقْتَضِيه الصِّنَاعَةُ فَرُبَّمَا رَاعَى الْمُعْرِبُ وَجْهًا صَحِيحًا وَلَا يَنْظُرُ فِي صِحَّتِهِ فِي الصِّنَاعَةِ فَيُخْطِئُ.

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: {وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى}: إن ثمودا مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ وَهَذَا مُمْتَنِعٌ لِأَنَّ لِـ" مَا " النَّافِيَةِ الصَّدْرُ فَلَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى " عَادًا " أَوْ على تقدير: "وأهلك ثمودا ".

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}، {لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ} إِنَّ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقٌ بَاسِمِ لَا وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ اسْمَ " لَا " حِينَئِذٍ مُطَوَّلٌ فَيَجِبُ نَصْبُهُ وَتَنْوِينُهُ وَإِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ.

وَقَوْلُ الْحَوْفِيِّ: إِنَّ الْبَاءَ مِنْ قَوْلِهِ: {فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} مُتَعَلِّقَةٌ بِـ" نَاظِرَةٌ " وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ.

وَكَذَا قَوْلُ غَيْرِهِ فِي: {مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا} إِنَّهُ حَالٌ مِنْ مَعْمُولِ " ثُقِفُوا " أَوْ " أُخِذُوا " بَاطِلٌ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَهُ الصَّدْرُ بَلْ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مليا بالعربية لئلا يخرج عل مَا لَمْ يَثْبُتْ كَقَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ}: إِنَّ الْكَافَ قَسَمٌ حَكَاهُ مَكِّيٌّ وَسَكَتَ عَلَيْهِ فَشَنَّعَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَيْهِ فِي سُكُوتِهِ وَيُبْطِلُهُ أَنَّ الْكَافَ لَمْ تَجِئْ بِمَعْنَى وَاوِ الْقَسَمِ وَإِطْلَاقَ مَا الْمَوْصُولَةِ عَلَى اللَّهِ وَرَبْطَ الْمَوْصُولِ بِالظَّاهِرِ وَهُوَ فَاعِلُ " أَخْرَجَكَ " وَبَابُ ذَلِكَ الشِّعْرُ.

وَأَقْرَبُ مَا قِيلَ فِي الآية إنها مع مجر ورها خَبَرٌ مَحْذُوفٌ أَيْ هَذِهِ الْحَالُ مِنْ تَنْفِيلِكَ الْغُزَاةَ عَلَى مَا رَأَيْتَ فِي كَرَاهَتِهِمْ لَهَا كَحَالِ إِخْرَاجِكَ لِلْحَرْبِ فِي كَرَاهِيَتِهِمْ لَهَا. وَكَقَوْلِ ابْنِ مِهْرَانَ فِي قِرَاءَةِ: "إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَتْ " بِتَشْدِيدِ التَّاءِ: إِنَّهُ مِنْ زِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِ الْمَاضِي وَلَا حَقِيقَةَ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَإِنَّمَا أَصْلُ الْقِرَاءَةِ: "إِنَّ الْبَقَرَةَ تَشَابَهَتْ " بِتَاءِ الْوَحْدَةِ ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي تَاءِ " تَشَابَهَتْ " فَهُوَ إِدْغَامٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَتَجَنَّبَ الْأُمُورَ الْبَعِيدَةَ وَالْأَوْجُهَ الضَّعِيفَةَ وَاللُّغَاتِ الشَّاذَّةَ.

وَيُخَرِّجُ عَلَى الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ وَالْفَصِيحِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ إِلَّا الْوَجْهُ الْبَعِيدُ فَلَهُ عُذْرٌ وَإِنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ لِقَصْدِ الْإِغْرَابِ وَالتَّكْثِيرِ فَصَعْبٌ شَدِيدٌ أَوْ لِبَيَانِ الْمُحْتَمَلِ وَتَدْرِيبِ الطَّالِبِ فَحَسَنٌ فِي غَيْرِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ أَمَّا التَّنْزِيلُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَرَّجَ إِلَّا عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ إِرَادَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ شَيْءٌ فَلْيَذْكُرِ الْأَوْجُهَ الْمُحْتَمَلَةَ مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قال في: {وَقِيلِهِ} ، بِالْجَرِّ أَوِ النَّصْبِ: إِنَّهُ عُطِفَ عَلَى لَفْظِ " السَّاعَةِ " أَوْ مَحَلِّهَا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاعُدِ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَسَمٌ أَوْ مَصْدَرُ " قَالَ " مقدرا.

وَمَنْ قَالَ فِي: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ}: إِنَّ خَبَرَهُ {أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ}، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ.

وَمَنْ قَالَ فِي: {ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ}: إِنَّ جَوَابَهُ {إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ} وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ أَيْ مَا الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا أَوْ إِنَّهُ لَمُعْجِزٌ أَوْ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ.

وَمَنْ قَالَ فِي: {فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ}: إن الوقف على " جناح " و" عليه " إِغْرَاءٌ لِأَنَّ إِغْرَاءَ الْغَائِبِ ضَعِيفٌ بِخِلَافِ الْقَوْلِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي {عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا} فَإِنَّهُ حَسَنٌ لِأَنَّ إِغْرَاءَ الْمُخَاطَبِ فَصِيحٌ.

وَمَنْ قَالَ فِي: {لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ} إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الِاخْتِصَاصِ لِضَعْفِهِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُنَادَى.

وَمَنْ قَالَ فِي: {تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} بِالرَّفْعِ: إِنَّ " أَصْلَهُ " أَحْسَنُوا فَحُذِفَتِ الْوَاوُ اجْتِزَاءً عَنْهَا بِالضَّمَّةِ لِأَنَّ بَابَ ذَلِكَ الشِّعْرُ وَالصَّوَابُ تَقْدِيرُ مُبْتَدأ أَيْ هُوَ أَحْسَنُ.

وَمَنْ قَالَ فِي: {وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ} بِضَمِّ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ إِنَّهُ مِنْ بَابِ: إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالشِّعْرِ وَالصَّوَابُ أَنَّهَا ضَمَّةُ إِتْبَاعٍ وَهُوَ مَجْزُومٌ.

وَمَنْ قَالَ فِي: {وَأَرْجُلَكُمْ} إِنَّهُ مَجْرُورٌ عَلَى الْجِوَارِ لِأَنَّ الْجَرَّ عَلَى الْجِوَارِ فِي نَفْسِهِ ضَعِيفٌ شَاذٌّ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ إِلَّا أَحْرُفٌ يَسِيرَةٌ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ على {بِرُؤُوسِكُمْ} عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَسْحُ الْخُفِّ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَقَدْ يَكُونُ الْمَوْضِعُ لَا يَتَخَرَّجُ إِلَّا عَلَى وَجْهٍ مَرْجُوحٍ، فَلَا حَرَجَ عَلَى مُخْرِجِهِ كَقِرَاءَةِ: {نُجِي المُؤْمِنِينَ} قِيلَ: الْفِعْلُ مَاضٍ وَيُضَعِّفُهُ إِسْكَانُ آخِرِهِ وَإِنَابَةُ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ عَنِ الْفَاعِلِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ.

وَقِيلَ: مُضَارِعٌ أَصْلُهُ " نُنْجِي " بِسُكُونِ ثَانِيهِ وَيُضَعِّفُهُ أَنَّ النُّونَ لَا تُدْغَمُ فِي الْجِيمِ وَقِيلَ: أَصْلُهُ " نُنَجِّي " بِفَتْحِ ثَانِيهِ وَتَشْدِيدِ ثَالِثِهِ فَحُذِفَتِ النُّونُ وَيُضَعِّفُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي التَّاءِ.

الْخَامِسُ: أَنْ يَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ مِنَ الْأَوْجُهِ الظَّاهِرَةِ فَتَقُولُ فِي نَحْوِ: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى} يَجُوزُ كَوْنُ الْأَعْلَى صِفَةً لِلرَّبِّ وَصِفَةً لِلِاسْمِ

وَفِي نَحْوِ: {هُدىً لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ} يَجُوزُ كَوْنُ " الَّذِينَ " تَابِعًا وَمَقْطُوعًا إِلَى النَّصْبِ بِإِضْمَارِ " أَعْنِي " أَوْ " أَمْدَحُ " وَإِلَى الرَّفْعِ بِإِضْمَارِ " هُمْ ".

السَّادِسُ: أَنْ يُرَاعِيَ الشُّرُوطَ الْمُخْتَلِفَةَ بِحَسَبِ الْأَبْوَابِ وَمَتَى لَمْ يَتَأَمَّلْهَا اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ الْأَبْوَابُ وَالشَّرَائِطُ وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ} إِنَّهُمَا عَطْفُ بَيَانٍ وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا نَعْتَانِ لِاشْتِرَاطِ الِاشْتِقَاقِ فِي النَّعْتِ وَالْجُمُودِ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ.

وَفِي قَوْلِهِ فِي: {إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ} بِنَصْبِ " تَخَاصُمِ ": إِنَّهُ صِفَةٌ لِلْإِشَارَةِ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ إِنَّمَا يُنْعَتُ بِذِي اللَّامِ الْجِنْسِيَّةِ وَالصَّوَابُ كَوْنُهُ بَدَلًا.

وَفِي قَوْلِهِ فِي: {فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ} وفي {سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا} إِنَّ الْمَنْصُوبَ فِيهِمَا ظَرْفٌ لِأَنَّ ظَرْفَ الْمَكَانِ شَرْطُهُ الْإِبْهَامُ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْجَارِّ تَوَسُّعًا وَهُوَ فِيهِمَا " إِلَى ".

وَفِي قَوْلِهِ: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ} : إِنَّ " أَنْ " مَصْدَرِيَّةٌ وَهِيَ وَصِلَتُهَا عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى الْهَاءِ لِامْتِنَاعِ عَطْفِ الْبَيَانِ عَلَى الضَّمِيرِ كَنَعْتِهِ.

وَهَذَا الْأَمْرُ السَّادِسُ عَدَّهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمُغْنِي وَيَحْتَمِلُ دُخُولُهُ فِي الْأَمْرِ الثَّانِي.

السَّابِعُ: أَنْ يُرَاعِيَ فِي كُلِّ تَرْكِيبٍ مَا يُشَاكِلُهُ فَرُبَّمَا خَرَّجَ كَلَامًا عَلَى شَيْءٍ وَيَشْهَدُ اسْتِعْمَالٌ آخَرُ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِخِلَافِهِ وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ فِي: {وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ} إِنَّهُ عُطِفَ عَلَى {فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى} وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَعْطُوفًا عَلَى: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ} لِأَنَّ عَطْفَ الِاسْمِ عَلَى الِاسْمِ أَوْلَى وَلَكِنَّ مَجِيءَ قَوْلِهِ: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ} بِالْفِعْلِ فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قَالَ

فِي: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى " رَيْبَ " وَ" فِيهِ " خَبَرُ " هُدًى " وَيَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ: {تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ} .وَمَنْ قَالَ فِي: {وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} : إِنَّ الرَّابِطَ الْإِشَارَةُ وَإِنَّ الصَّابِرَ وَالْغَافِرَ جُعِلَا مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ مُبَالَغَةً وَالصَّوَابُ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلصَّبْرِ وَالْغُفْرَانِ بِدَلِيلِ: {وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} وَلَمْ يَقُلْ " إِنَّكُمْ ".

وَمَنْ قَالَ فِي نَحْوِ: {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ} إِنَّ الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَالصَّوَابُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّ الخبر لم يجيء فِي التَّنْزِيلِ مُجَرَّدًا مِنَ الْبَاءِ إِلَّا وَهُوَ مَنْصُوبٌ.

وَمَنْ قَالَ فِي: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} إِنَّ الِاسْمَ الْكَرِيمَ مُبْتَدَأٌ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِدَلِيلِ: {لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ}.

الثامن: أن يراعي الاسم وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قَالَ فِي: {سَلْسَبِيلاً} إِنَّهَا جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ أَيْ سَلْ طَرِيقًا مُوَصِّلَةً إِلَيْهَا لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَكُتِبَتْ مَفْصُولَةً.

وَمَنْ قَالَ فِي: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} ،: إِنَّهَا إِنَّ وَاسْمُهَا أَيْ إِنَّ الْقِصَّةَ وَذَانِ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ لَسَاحِرَانِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ إِنَّ وَهُوَ بَاطِلٌ برسم " أن " منفصلة وهذان مُتَّصِلَةً.

وَمَنْ قَالَ فِي: {وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ} إِنَّ اللَّامَ لِلِابْتِدَاءِ وَالَّذِينَ مُبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرُهُ وَهُوَ بَاطِلٌ فَإِنَّ الرَّسْمَ " وَلَا ".

وَمَنْ قَالَ فِي: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} إِنَّ " هُمْ أَشَدُّ " مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَأَيُّ مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ وَهُوَ بَاطِلٌ بِرَسْمِ " أَيُّهُمْ " مُتَّصِلَةً.

وَمَنْ قَالَ فِي: {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ} إِنَّ " هُمْ " ضَمِيرُ رَفْعٍ مُؤَكِّدٌ لِلْوَاوِ وَهُوَ بَاطِلٌ بِرَسْمِ الْوَاوِ فِيهِمَا بِلَا أَلِفٍ بَعْدَهَا وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ.

التَّاسِعُ: أَنْ يَتَأَمَّلَ عِنْدَ وُرُودِ الْمُشْتَبِهَاتِ وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قَالَ فِي: {أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً} إنه فعل تَفْضِيلٍ وَالْمَنْصُوبُ تَمْيِيزٌ وَهُوَ بَاطِلٌ فَإِنَّ " الْأَمَدَ " لَيْسَ مُحْصِيًا بَلْ مُحْصَى وَشَرْطُ التَّمْيِيزِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ " أَفْعَلَ " كَوْنُهُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى فَالصَّوَابُ أَنَّهُ فِعْلٌ وَأَمَدًا مَفْعُولٌ مِثْلَ: {وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً} .

الْعَاشِرُ: أَلَّا يُخَرِّجَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ أَوْ خِلَافِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ مُقْتَضٍ وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَكِّيٌّ فِي قَوْلِهِ فِي: {لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي} إِنَّ الْكَافَ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ أَيْ إِبْطَالًا كَإِبْطَالِ الَّذِي، وَالْوَجْهُ كَوْنُهُ حَالًا مِنَ الْوَاوِ أَيْ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ مُشْبِهِينَ الَّذِي فَهَذَا لَا حَذْفَ فِيهِ.

الْحَادِي عَشَرَ: أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْأَصْلِيِّ وَالزَّائِدِ نَحْوَ: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ} فَإِنَّهُ قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْوَاوَ فِي {يَعْفُونَ} ضَمِيرُ الْجَمْعِ فَيُشْكِلُ إِثْبَاتُ النُّونِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ فِيهِ لَامُ الْكَلِمَةِ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ وَالنُّونُ ضَمِيرُ النِّسْوَةِ وَالْفِعْلُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ وَوَزْنُهُ: "يَفْعُلْنَ " بِخِلَافِ {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ} فَالْوَاوُ فِيهِ ضَمِيرُ الْجَمْعِ وَلَيْسَتْ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ.

الثَّانِي عَشَرَ: أَنْ يَجْتَنِبَ إِطْلَاقَ لَفْظِ الزَّائِدِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ الزَّائِدَ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ وَكِتَابُ اللَّهِ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ وَلِذَا فَرَّ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّعْبِيرِ بَدَلَهُ بِالتَّأْكِيدِ وَالصِّلَةِ وَالْمُقْحَمِ"[1].

**********

## خامساً: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلوم البلاغة الثلاث

* ومن البناء المعرفي، والتكوين الفكري معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح، وقد اعتنى بهذا البناء علم البيان والمعاني البديع، وهذا العلم أعظم أركان المفسّر، فإنه لابُدّ من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز من الحقيقة

---

([1]) يُنظر: مغني اللبيب ( )، والإتقان في علوم القرآن (٢/٣٠٩ – ٢١٨).

والمجاز، وتأليف النظم، وأنْ يواخي بين الموارد، ويعتمد ما سيق له الكلام حتى لا يتنافر وغير ذلك...

قال السكاكي: " واعلم أن شأن الإعجاز عجيب يدرك، ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك، ولا يمكن وصفها، وكالملاحة ولا طريق إلى تحصيله لذوي الفطرة السليمة إلا إتقان علمي المعاني والبيان، والتمرن فيهما "اهـ[1].

وقال الزمخشري رحمه الله: " من حق مفسّر كتاب الله الباهر، وكلامه المعجز أن يتعاهد في مذاهبه، بقاء النظم على حسنه، والبلاغة على كمالها، وما وقع به التحدي سليماً من القادح، وإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو من تعاهد النظم والبلاغة على مراحل " اهـ[2].

تأمل كيف كان البناء المعرفي أساساً في التكوين الفكري، ومقتضى من مقتضيات مَنْ تَعرْض لتفسير كتاب الله عز وجل، وكلامه المعجز، ويهدف إلى تحقيق بناء النظم القرآني على حسنه، وجماله، ويحفظ على البلاغة كمالها وبهاءها.

كل هذا يبني عقلية طالب العلم، كي يرتكز فهمه على الوسطية والسداد، فتراه جامعاً في بنائه المعرفي بين صحيح المنقول، وصريح المعقول، وهذا

---

(1) مفتاح العلوم ١٦٢ – ٢٤٨، ولابن أبي الحديد كلام قريب من هذا فارجع إليه في شرح نهج البلاغة ١٤٣/١ حيث قال: (اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح والرشيق والأرشق من الكلام أمرٌ لا يُدْرك إلا بالذوق، ولا يمكن إقامة الدلالة عليه، وهو بمنزلة جاريتين إحداهما بيضاء مُشْرَبَةٌ بحمرة دقيقة الشفتين، نقية الثغر كحلاءُ العينين أسيلة الخدّ (أملس مستوٍ) دقيقة الأنف معتدلة القامة، والأخرى دونها في هذه الصفات والمحاسن لكنها أحلى في العيون والقلوب منها، ولا يُدْرَى سبب ذلك ولكنه يُعْرف بالذوق والمشاهدة، ولا يمكن تعليله، وهكذا الكلام) ا هـ.

(2) الكشاف ١٨٨/١ ذكر هذا الكلام الدقيق في مبناه ومعناه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ويمدهم في طغيانهم يعمهون ﴾ من سورة البقرة الآية (١٥).

منهج راعاه التعليم الأزهري في القديم ويراعيه حديثاً في تربية وصَقْلِ عقول أبنائه المنتسبين إليه:

-وما أشد الحاجة كذلك – في البناء المعرفي – إلى علمي البيان والمعاني، وذلك لما لهما من مزيد اختصاص – بنموذجنا – علم التفسير، لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني، وإظهار وجه الإعجاز، ولذلك كان هذان العِلْمَان يسميان في القديم علم دلائل الإعجاز "[1].

وقد نبه العلامة جار الله الزمخشري على مكانتهما، ومدى حاجة المفسر إليهما، وأبان أنه من المحال على ذي العلم أن يتصدر لتفسير كتاب الله تعالى إلا إذا كان ذا قدم راسخة في بنائه المعرفي، وتكوينه الفكري، وفاق أقرانه في تحقيق هذين العلمين الشريفين لنفاسة مطلبهما، ومزيد صلتهما بالقرآن العظيم.

فقال عليه الرحمة: (ثم إنّ أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها، علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه، وإجالة النظر فيه كل ذي علم، كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن، فالفقيه وإنْ برّز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم، وإنْ بزّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار، وإن كان من ابن القرَّية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوْعظ والنحوي، وإن كان أنْحى من سيبويه، واللغوي، وإنْ علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجلُ قد برع في عِلْمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني، وعلم البيان، وتمهّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله ﷺ بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ[2]، جامعاً بين أمرين تحقيق، وحفظ، كثير المطالعات،

---

([1]) تراجع: مقدمة التحرير والتنوير ١٩/١.

([2]) هذه العلوم أوصلها العلامة أبو طالب رحمه الله تعالى كما جاء في الإتقان للحافظ السيوطي عليه سحائب الرحمة إلى خمسة عشر علماً بعد صحة الاعتقاد ولوم سنة الدين وهي:

طويل المراجعات، وقد رجع زماناً، ورُجع إليه، وَرَدّ ورُدّ عليه، فارساً في علم الإعراب[١]، مقدَّماً في حملة الكتاب[٢]، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة[٣]، منقادها مشتعل القريحة وقادها، يقظان النفس درَّاً كاللمحة[٤]، وإن لطف شانها، منتبهاً على الرمزة وإنْ خفى مكانها، لا كزّاً[٥] جاسياً[٦]، ولا غليظاً جافياً[٧]، متصرفاً ذا دربة بأساليب النظم والنثر، مرتاضاً غير ريض[٨] بتلقيح

---

أحدها: اللغة. ثانيها: النحو، ثالثها: التصريف. رابعها: الاشتقاق، خامسها وسادسها، وسابعها: المعاني، والبيان والبديع، ثامنها: علم القراءات، تاسعها: أصول الدين، عاشرها: أصول الفقه. حادي عشر: أسباب النزول والقصص. ثاني عشر: الناسخ والمنسو ليعلم المحكم من غيره. ثالث عشر: الفقه. رابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير المجمل، والمبهم. خامس عشر: علم الموهبة.اهـ " فبهذه العلوم – التي هي كالآلة للمفسر – لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها فمن فسّر بدونها كان مفسَّراً بالرأي المنهيّ عنه، وإذا فسّر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهيّ عنه، والصحابة والتابعون كان عندهم علوم بالعربية بالطبع لا بالاكتساب، واستفادوا العلوم الأخرى من النبي ﷺ " اهـ ٦/٢٢٩٣ – ٢٢٩٨ بتلخيص وحذف.

(١) تخصيص النحو من بين سائر العلوم أي: يكون مع أخذه منها بحظٍ وافرٍ كاملاً في علم الإعراب فإنه العمدة في هذا الباب ا هـ الجرجاني في شرحه للكشاف.

(٢) أي في معرفة كتاب سيبويه على جملته فإنه أحسن كتاب وضع فيه قال السيرافي: ما سبقه يمثله مَنْ قبله، ولا لحقه من بعده ا هـ شارحه.

(٣) أي سلس الطبيعة في الحركات الفكرية نحو دقائق العلوم، سهل القبول لها لانقيادها من قولهم: بعير مرسل بفتح الراء: سهل السير، وناقة رسلة فيها لين ا هـ شارحه.

(٤) اللمحة: الإشارة الخفية والرمز الإيماء بالشفتين والحاجبين ا هـ شارحه.

(٥) كزاً. الكزازة: الانقباض واليبس، يقال: رجل كز، وقوم كز – بالضم، وفرس كزة إذا كان في عودها يبس عن الانعطاف ا هـ شارحه.

(٦) الجاس: الصلب مَنْ جسأت يده من العمل أي صلبت ا هـ شارحه.

(٧) الجافي: البالي من الجفاء وهو الغلظة في العشرة وترك الرفق في المعاملة والكلام، أثبت أولاً سلاسة الطبيعة وصفاءها، وجودة القريحة وذكاءها بحسب الفطرة ثم نفى أضدادها مبالغة في إثباتها.

(٨) ثم بعد ذلك شرع في الصفات العملية بقوله (متصرفاً) في الصفات العملية المتفرعة على تلك الغرائز الخِلْقية، ولا شبهة في أن ذلك ترتيب أنيق، لا فتور فيه ولا إلباس، فمن لا يعجبه مثل هذا التركيب فليتهم نفسه.

بنات الفكر، قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف، وكيف ينظم ويَرْصف طالما دفع إلى مضايقة، ووقع في مضاحضة ومزالقة) اهـ[1].

وقال عليه الرحمة في تفسير سورة الزمر عند قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[2]: (ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريق التخييل فقال: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته، ومجموعه، تصوير عظمته، والتوقيف على كنه جلاله لا غير من غير ذهاب بالقبضة، ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز، وكذلك حكم ما يروي أن حبراً من أحبار اليهود جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا أبا القاسم إن الله يمسك السموات يوم القيامة على إصبع والأرضين على إصبع... الخ الحديث) وآخره: (ثم يهزهنّ فيقول: أنا الملك، فضحك رسول الله ﷺ متعجباً مما قال، ثم قرأ تصديقاً له ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية.

وإنما ضحك أفصح العرب ﷺ وتعجب لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهمه علماء البيان من غير تصوّر إمساك، ولا إصبع، ولا هزّ، ولا شيء من ذلك، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره على الزبدة والخلاصة التي هي الدلالة على القدرة الباهرة، وأن الأفعال العظام التي تتحير فيها الأفهام والأذهان ولا تكتنفها الأوهام هينة عليه هواناً لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه إلا إجراء العبارة في مثل هذه الطريقة من التخييل، ولا ترى باباً في علم البيان أدق، ولا أرق،

---

والدرّبة العادة والتجربة، والمرتاض ما تمت رياضته (والرْيض) ما كان أهلاً لها ولم يرض بعد (غير ريض) دفع لتوهم التجوّز في المرتاض.

(بنات الفكر) إما المقدمات وتلقيحها ترتيبها على وجه يؤدي إلى المطلوب، وإما النتائج كما اشتهر في الاستعمال، أوْ يراد استخراج نتيجة من أخرى دلالة على قوة الفطانة وكمال الرياضة ا هـ شارحه ١٠/١٧.

([1]) الكشاف ١/١٥ – ١٧.

([2]) الزمر: ٦٧.

ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المتشابهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء، فإن أكثره وعليته تخييلات قد زلت فيها الأقدام قديماً، وما أبى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير، حتى يعلموا أنّ في عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدروه حق قدره لما خفي عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه إذْ لا يحلّ عقدها المؤرَّبة، ولا يفك قيودها المكربة إلا هو. وكم من آية من آيات التنزيل، وحديث من أحاديث الرسول ﷺ قد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة، والوجوه الرثة، لأن مَنْ تأوّل ليس من هذا العلم من عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلاً منه من دبير " اهـ[1].

وممَّا يتعلق بعناية العلماء في التكوين المعرفي بعلوم البلاغة الثلاث أن يُنظر في اللفظ المعبَّر به، فمن الناس من يعبِّر بالكلام الموهم، ومنهم من يعبِّر باللفظ القاصر، ومنهم من يجري اللفظ الصحيح الظاهر في معناه الواقع موقعه، فيعترضه بسوء فهمه وخِضَم جهله، ويفسر بغير معناه أو يخرجه من وجهه، فإذا قيل له: المراد هو كذا لا ما تظنّ. اعترض هو بأنَّ المراد لا يدفع الإيراد، وهذا كله خطأ وجهل، فلابد من تحرير هذا اللفظ وبيان موقعه، ومَنْ أراد ذلك، فليعلم أنَّ " اللفظ الذي يعبر به عن المعنى إفرادًا أو تركيبًا لا يخلو من أقسام؛ لأنَّه إمَّا أن يكون نصًا فيما أُريد به عند المعبر لغةً أو عرفًا، عامًا او خاصًا، لا يحتمل غيره أصلًا، وإمَّا أن يكون ظاهرًا فيه بشيءٍ من ذلك محتملًا لغيره احتمالًا ضعيفًا، وإمَّا أن يكون محتملًا لغيره احتمالًا مساويًا، وإمَّا أن يكون ظاهرًا في غيره محتملًا له احتمالًا ضعيفًا، وإمَّا أن يكون نصًا في غيره غير محتمل للمراد أصلًا.

---

([1]) الكشاف ٤٠٨/٣ – ٤٠٩ والحديث صحيح في البخاري ومسلم فقد أخرجه البخاري في صحيحه ك التفسير باب قوله تعالى (وما قدروا الله حق قدره) ١٢٦/٦ رقم (٤٨١١)، ومسلم في أوائل كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٢١٤٧/٤) برقم (٢٧٨٦).

**فأمَّا القسم الأول:** وهو أن يكون اللفظ نصًا في المراد به، فواضحٌ سواء كان ذلك وهو حقيقة نحو: السماء والأرض والشجر والحجر في مدلولاتها المعلومات، ونحو ذلك. وهو أكثر ما يكون هذا القسم، أو هو مجاز هجرت حقيقته فصارت نسيًا منسيًا نحو: أكل فلان من نخل فلان أو زيتونة إذا أكل من ثمره مثلًا، فإنَّ حقيقته أن يأكل من خشبه وهي مهجورة، وكذا أكل داره ورباعه إذا أكل أثمانها كما قال الراجز:

**إنَّ لنا أحمرةً عجافًا ***** يأكلن كل ليلة أكّافا**(١)

فهذا القسم كله – أعني ما يكون اللفظ فيه نصًا في مدلوله– لا يتصور اعتراض على من أطلقه على معناه الذي هو نص فيه أصلا، فلو جاء جاهل بالألفاظ ومدلولاتها ووجد اللفظ في معناه، فتوهم أنَّ اللفظ موضوع لغير ذلك المعنى، فاعترض على المعبر كان اعتراضه ساقطًا، فإذا قيل له: المراد هو كذا وهو معناه الصحيح فليس لهذا المعترض أن يقول المراد لا يدفع الإيراد لأنَّ هذا المراد هو الصحيح، والإيراد باطل نشأ من الجهل، وعدم العلم بالمراد، وحق هذا المقام ان يقال فيه، الإيراد لا يصح ما لم يُفهم المراد، ولو فهم المراد تبين أن لا إيراد، وبالجملة فالمعترض في هذا المقام جاهل، حقه السؤال لا الاعتراض.

**وأمَّا القسم الثاني:** وهو أن يكون اللفظ ظاهرًا في المراد محتملًا لغيره، احتمالًا ضعيفًا فهو أيضًا واضح لا اعتراض على المطلق فيه؛ لأنَّ الحمل على الظاهر متعين، ولا يُصار إلى التأويل، وهو حمل اللفظ على المحتمل المرجوح إلا لموجبٍ، والفرض في المقام ألا موجِب. فمَنْ اعترض أيضًا في هذا المقام كان اعتراضه ساقطًا كالأول.

---

(١) أكّافا: جمع أَكُفٍّ. وآكفة: البرذعة.

**وأمَّا القسم الثالث:** وهو أن يكون اللفظ محتملًا للمراد ولغيره سواء، بأن يكون مشتركًا، او ذا مجاز شهير كأصله، ولا قرينة[1] تُبيِّن شيئًا من الحامل[2]، فهذا أيضًا لا يتوجه فيه اعتراض على المطلق من حيث وقوع اللفظ على المعنى المراد لأنَّه دال عليه بلا مرية. نعم، يعترض من جهة إبهام الأمر، حيث لم ينصب قرينة تدل على المراد، فإن كان لذلك وجه صحيح، وعذر مقبول كأن يقتضي المقام تعمية وإبهامًا كما في الألغاز، والتوجيه لغرضٍ ونحو ذلك، وإلا فالاعتراض واقع بعدم تبين الدلالة لانحرافها، وهذا ليس ممَّا نحن فيه.

**وأمَّا القسم الرابع:** هو أن يكون اللفظ ظاهرًا في غير المراد كإطلاق اللفظ على معناه المجازي مثلًا، فهو أيضًا إن نصب المتكلم قرينة تدل على أن المراد هو ذاك المحتمل الضعيف، أو كان المقام يقتضي إبهامًا وتعمية كما يقع في التورية والإلغازات، فلا اعتراض أيضًا لوضوح المراد بواسطة القرينة في الأول، ووضوح صحة المقصد في الثاني، فمن اعترض في شيءٍ من هذا كله، فاعتراضه ساقط. وإن لم ينصب المتكلم قرينة عدل على المراد، ولا قصدت التعمية فالاعتراض وارد عليه، ولا تنفعه النية، ولا يندفع عنه الإيراد بقوله: المراد كذا؛ لأنَّ الاعتراض إنَّما هو على اللفظ، وهو لا يدل على ما أراد، ولا يوفي له بما قصد لظهوره في غيره.

ومثال ذلك: أن يقول القائل: خرجت من بلد كذا فلقيت أسدًا. يعني رجلًا شجاعًا كالأسد، فإذا قيل له: إنك لم تلق أسدًا أصلًا، إنَّما لقيت فلانًا من بني فلان، فقال: مرادي بالأسد الرجل الشجاع، لا الأسد الحقيقي. فلابد أن يُقال له: المراد لا يدفع الإيراد، أي نيتك وقولك المراد كذا، لا يدفع عنه ما ورد

---

(١) قرينة الكلام: ما يصاحبه ويدل على المراد به.

(٢) حمل الشيء على الآخر: ألحقه به في حكمه.

على لفظك؛ لأنَّ لفظك يفهم منه المعنى الباطل، الذي ليس بمراد، وهو الأسد الحقيقي. وليس لك أن تصحح كلامك بنيتك لعدم ظهورها.

**وأمَّا القسم الخامس:** وهو أن يكون اللفظ نصًا في غير المراد غير محتمل للمراد أصلًا، للتباين بين موضوعه وما أُريد به مع عدم مُصحِّحٍ للإطلاق يُتجَوَّز، لا مرسلًا ولا استعارة، فهذا أيضًا اعتراض واقع على مطلقه، لأنَّه إطلاق فاسد كقولك: لقيت فرسًا، تريد عبدًا من غير قصد تشبيهٍ. فهذا لا يقع إلا غلطًا او جهلًا بأن يظنَّ أنَّ اللفظ موضوع لذلك، أو قصد التعمية، وليست بمقبولة هاهنا إذ لا مسوغ فيها، إلا أن يكون كذبًا محتاجًا إليه في محله.

**وبالجملة،** فلابد أن ينظر في لفظ المتكلم بعد معرفة معناه الحقيقي والمجازي، والإحاطة بما يحتمله راجحًا أو مرجوحًا، أو ظاهرًا في نفسه أو بمعونة قرينة لفظية أو حالية، أو محتملًا منهما حيث صح قصد الإبهام، فلا اعتراض عليه في شيءٍ من ذلك. وإن أطلقه على ما ليس من شأنه أن يدل عليه، لكونه غير موضوعٍ له لا حقيقة ولا مجازًا، أو محتملًا له احتمالًا ضعيفًا ولا قرينة، أو ظاهرًا فيه ومعه قرينة دافعة صارفة إلى غيره، فالاعتراض في هذه واقع، والإيراد صحيح، ولا تنفع المتكلم نية لا دليل عليها، ولا تفسير لا مستند له، وهذا هو الذي يقال فيه المراد لا يدفع الإيراد، والله المستعان، وعليه التكلان". أه[1].

والناظر في البناء المعرفي، والتراكم الفكري الذي ربّى أجيالاً أخذت على عاتقها تأمين العقول، وحفظ الفكر وتركت ثروة ضخمة من العلوم والفنون، مُلِئَتْ بها الخزائن، والمكتبات، وسار بها الركبان في الشرق والغرب، وسمع بها القاصي والداني، وشهد لها ولأصحابها الخصوم قبل الأصدقاء أقول:

---

(١) الرسائل في مواضيع مختلفة ( الرسالة الواحدة والخمسون: رسالة في موضوع المراد لا يدفع الإيراد) للحسن بن مسعود اليوسي، ص: ٥٩٠ – ٥٩٣.

الناظر في هذه الثروة المعرفية، والزخيرة الفكرية يرى عجباً من دقة الملحظ، وحسن الصياغة، وجودة الفكرة، وعمق الدلالة ؟ وكيف أن هؤلاء في كل مجالٍ أخذوا على عاتقهم واجب التكوين المعرفي ؟ فأعدّوا له عدته من كل علمٍ، ومن ثم فإن جهود العلماء تضافرت لخدمة هذا الجانب فأنتجوا المختصرات والوسيط من المؤلفات، والبسيط والمطولات منها، وكتبت على هذه الكتب شروح، وكتبت على الشروح حواشي ووضعت على الحواشي تقريرات، ونظمت العلوم منظومات، وكتبت المتون لها، وأتى جيل آخر فاستوعب سائر الفنون، وحفظ هاتيك المتون، وجود الشروح، ووعى الحواشي، واستلهم التقريرات، فأصبح الواحد منهم في بنائه المعرفي ذا قريحة متقدة، وملكة حادة، بها يقارن ويناظر، ويعارض، ويناقش، ويسوق الحجج ويأتي بالبراهين على ما يرتضيه من رأى، ويسلك مع مخالفه في الرأي سبيل النقض، والمعارضة كما هو مقرر في علم آداب البحث والمناظرة، وإنْ رمت دليلاً على ذلك فتأمل فيما تركه العلماء في كل فنّ وعاود التأمل، والنظر يرتد إليك بصرك متعباً كليلاً من دقة ما يراه.

**********

## سادساً: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم أصول الفقه

* عُني العلماء في التكوين المعرفي عناية فائقةً بعلم أصول الفقه متناً، وشرحاً، وتحشية، ومزيد تقريرات، ومن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب كجمع الجوامع، ولينظر: كم أقبل العلماء عليه إقبالاً منقطع النظير، فشرحوه شروحاً متنوعة ما بين مختصر، ومبسوط، وكم وضعت عليه حواشي، وتعليقات ؟ وكم من ناظم نظمه ؟

فلقد شرحه العلامة الزركشي في كتاب أسماه " تشنيف المسامع بجمع الجوامع".

وكذلك ابن جماعة في كتابه " النكت على جمع الجوامع " وشرح النكت بكتاب اسماه: " النجم اللامح شرح جمع الجوامع ".
وكذلك الشيخ العراقي شرحه بكتاب اسماه " الغيث الجامع بشرح جمع الجوامع ".
وأيضاً الشيخ المحلى شرحه بكتاب أسماه " البدر الطالع بشرح جمع الجوامع".
والشيخ الكوراني شرحه بكتاب أسماه " الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع "
وهكذا فلقد أوصل الشيخ حاجي خليفة شروحه إلى ثلاثة عشر شرحاً اهـ[1].
وهكذا المختصرات، والمنظومات عليه اهـ[2].
وقد اهتمَّ العلماء في هذا العلم الأصيل – على سبيل المثال– بتعليم طلاب العلم كيفية الاستدلال بالخطاب، فالخطاب: " إما أن يدل على الحكم بلفظه، أو بمعناه، أو لا يكون كذلك، ولكنه بحيث لو ضم إليه شيء آخر، لصار المجموع دليلا على الحكم:
القسم الأول: ما يدل عليه بلفظه، وقد عرفت أنه يجب حمل اللفظ على الحقيقة، وعرفت أن الحقيقة ضربان: أصلية: وهي اللغوية، وطارئة: وهي العرفية، والشرعية.
فإن كان الخطاب مستعملا في اللغة في شيء وفي العرف في شيء آخر، ولك يخرج بالعرف عن أن يكون حقيقة في المعنى اللغوي، فإنه يكون مشتركا بينهما.
وإن صار مجازا في المعنى اللغوي، وجب حمله على العرفي؛ لأنه هو المتبادر إلى الفهم، ويجب مثل هذا في الاسم المنقول إلى معنى شرعي

---

(1) يراجع كشف الظنون ٥٩٦/١ – ٥٩٧. ويراجع معه: مقدمة شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على المحلى ٣٥/١ – ٣٧.
(2) تراجع: نفس المصادر.

فالحاصل أن الخطاب يجب حمله على المعنى الشرعي، ثم العرفي، ثم المعنى اللغوي الحقيقي، ثم المجاز

فإن خاطب الله تعالى طائفتين بخطاب، هو حقيقة عند إحداهما في شيء، وعند الأخرى في شيء آخر وجب أن تحمله كل واحدة منهما على ما تتعارفه؛ وإلا لزم أن يقال: إن الله تعالى خاطبه بغير ما هو ظاهر عنده مع عدم القرينة.

القسم الثاني: ما يدل عليه بمعناه، وهو: الدلالة الالتزامية، وقد ذكرنا في الباب الثاني أقسام الدلالة الالتزامية.

القسم الثالث: ما يكون بحيث لو ضم إليه شيء آخر، لصار المجموع دليلا على الحكم، فنقول: ذلك الذي يضم إليه: إما أن يكون دليلا شرعيا، وهو نص، أو إجماع أو قياس، أو يكون ذلك بشهادة حال المتكلم، فبهذه وجوه أربعة:

أحدها: أن ينضم إلى النص آخر؛ فيصير مجموعهما دليلا على الحكم، وله مثالان:

الأول: أن يدل أحد النصين على إحدى المقدمتين، والثاني على الثانية؛ فيحصل المطلوب؛ كقولنا: تارك المأمور عاص، لقوله تعالى: (أفعصيت أمري) [طه:٩٣] والعاصي يستحق العقاب؛ لقوله تعالى: (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدود الله يدخله نارا خالدا فيها) [النساء:١٤]

الثاني: أن يدل أحد النصين على ثبوت الحكم لشيئين، ويدل النص الآخر على زن بعض ذلك لأحدهما؛ فوجب القطع بأن باقي الحكم ثابت للثاني؛ كقوله تعالى: (وحمله وفصاله ثلاثون شهرًا) [الأحقاف:١٥] فهذا يدل على أن مدة الحمل والرضاع، ثلاثون شهرا، وقوله تعالى: (والوالدات يرضعن

أولادهن حولين كاملين) [البقرة:٢٢٣] فهذا يدل على أن مدة الرضاع سنتان؛ فيلزم أن تكون مدة الحمل ستة أشهر.

وثانيها: أن يضم إلى النص إجماع؛ كما إذا دل النص على أن الخال لا يرث ودل الإجماع على أن الخالة بمثابته.

وثالثها: أن يضم إلى النص قياس؛ كما إذا دل النص على حرمة الربا في البر، ودل القياس على زن التفاح بمثابته.

ورابعها: أن يضم إلى النص شهادته حال المتكلم؛ كما إذا كان كلام الشرع مترددا بين الحكم العقلي وال والشرعي، فحمله على الشرعي أولى؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث لبيان الشرعيات، لا لبيان ما يستقل العقل بأدراكه، هذا إذا كان الخطاب مترددا بينهما؛ أما إذا كان ظاهره مع حدهما، لم يصح الترجيح بذلك، والله أعلم".أهـ[1].

كما اهتموا بتعليم الطلاب الخطاب الذي لا يمكن حمله على ظاهره، وفي ذلك يقول الرازي عليه الرحمة:

هذا الخطاب: إمَّا أن يكون خاصا أو عاما:

فإن كان خاصا، وكان حقيقة في شيء، ثم وجدت قرينة تصرفه عنه: فإما أن تدل القرينة علي أن المراد ظاهره، أو تدل على أن المراد غير ظاهره، أو على أن المراد ظاهره، وغير ظاهره معًا:

فإن دل على أن المراد ليس ظاهره، خرج الظاهر عن أن يكون مرادا؛ فيجب حمله على المجاز.

ثم إن المجاز: إما أن يكون واحدا، أو أكثر:

فإن كان واحدا: حمل اللفظ عليه، من غير افتقار إلي دلالة أخرى؛ صونا للكلام عن الإلغاء.

---

([1]) المحصول ص: ٤٠٩ – ٤١٢، ونفائس الأصول(٣/ ١٠٨٧ – ١٠٨٩).

وإن كان أكثر من واحد: فإما أن يدل دليل في واحد معين على أنه مراد، أو على أنه ليس بمراد، أو لا يدل الدليل في واحد معين، لا يكونه مرادا، ولا بكونه غير مراد:

فرن دل الدليل على أنه مراد، قضى به، وإن دل الدليل على أنه غير مراد، فإن لم يبق إلا وجه واحد، حمل عليه، وإن بقي أكثر من واحد، كان القول فيه كما إذا لم يوجد الدليل على كونه مرادا، ولا على كونه غير مراد؛ وهذا هو القسم الثالث فنقول: وجوه المجاز: إما أن تكوت محصورة، أو غير محصورة:

فإن لم تكن محصورة، فقال القاضي عبدالجبار: لا بد من دلالة على المراد؛ لأنه لا يجوز أن يريدها أجمع، مع تعذر حصرها علينا.

قال أبو الحسن: ولقائل أن يقول: إنه أرادها كلها على البدل؛ لأن ذلك ممكن مع فقد الدلالة، ومع فقد الحصر؛ فإنه تعالى لو أوجب علينا ذبح بقرة، فإنا نكون مخيرين في ذبح أي بقرة شئنا، وإن لم يمكنا حصر البقر.

فأما من لا يجيز أن المراد بالكلمة الواحدة معنيان مختلفان، فيجئ على مذهبه أنه لا بد من دلالة تدل على المراد بعينه؛ لأن اللفظ ما وضع للتخيير.

وأما إن كانت وجوه المجاز محصورة:

فإن كان البعض أقوى من الباقي، حمل على الأقوى، رعاية لزيادة القوة.

وإن تساوت، حمل اللفظ عليها بأسرها؛ على البدل

أما على الكل؛ ليس حمل الخطاب على البعض أولى من الباقي.

وأما على البدل، فلأن الخطاب ليس بعام؛ حتى يحمل على الجميع.

هذا علي قول من يجوز، استعمال اللفظ المشترك في مفهومه.

فأما من لا يجوزه، فإنه قول: لا بد من البيان:

القسم الأول: وهو أن يدل الدليل على أن غير الظاهر مراد، فذلك الدليل:
إما أن يعين ذلك الغير، أو لا يعينه:
فإن عينه، وجب حمله عليه، وإن لم يعينه، فالقول فيه كما في القسم الأول.
القسم الثاني: وهو أن يدل دليل على ظاهر الخطاب مراد، وغير ظاهره مراد:
فإن كان ذلك الغير معنيا، وجب الحمل عليه؛ فيكون اللفظ موضوعا لهما من جهة اللغة، أو من جهة الشرع، أو تكلم بالكلمة مرتين.
وإن لم يتعين ذلك الغير، فالكلام فيه كما في القسم الأول.
أما إن كان الخطاب عاما: فإن تجرد عن القرينة، حمل على العموم، وإن لم يتجرد، فهذا يقع على وجوه.
أحدها: أن تدل القرينة على أن المراد ظاهره، وغير ظاهره معا، فإن كان كذلك الغير معنيا، حمل اللفظ عليه على التفصيل المذكور، وإن لم يكن معنيا، فالكلام فيه كما في الخاص، إذا دلت الدلالة على أن المراد غير ظاهره.
وثانيها: أن يدل على أن المراد ظاهره، جاز أن يكون المراد بعض ما يتناوله، وجاز أن يكون المراد شيئا آخر لم يتناوله الخطاب، فإذا لم يصح اجتماعهما، فلا بد من دليل يعين المراد.
وثالثها: أن يدل الدليل على أن بعضه مراد، وهذا لا يقتضي خروج البعض الآخر عن أن يكون مرادا؛ لأنه لا ينافي ذلك، فإن دل على أن المراد هو البعض، خدج البعض الآخر عن كونه مراداً؛ لأن ذلك إخبارا بأن ذلك البعض هو كمال المراد.
ورابعها: أن يدل الدليل على أن بعضه ليس بمراد، وحينئذ يخرج عن كونه مرادا، ويبقى ما عداه تحت ذلك الخطاب، والله أعلم".أهـ[1].

---

([1]) المحصول ص: ٤١٢- ٤١٦، ويُنظر معه: نفائس الأصول للقرافي (٣/ ١٠٨٩ وما بعدها).

كل هذا ينبئك عن جهود أئمتنا في البناء المعرفي، والتكوين الفكري القائم على أدق موازين العلم التي تراعى فيها المقدمات والنتائج، وتنضبط فيها رصوف المباني مع أوصاف المعاني فلا تجد تصدّعًا في بناء، ولا خللًا في قاعدة، إنَّما الكل يصب في معين واحدٍ وهو الوسطية المأمولة، كما أنه يخرج من مشكاة واحدة وهي نقل صحيح وعقل صريح.

**********

## سابعاً: طرائق المفسرين في البناء المعرفي

ولو رحنا نطالع مطولات كتب التفسير لوجدنا ما يروي الغليل، ويشفي العليل، مقدمات راسخات كدعائم لبناء أصيل تحتاج أركانه إلى ذلك، فلا تؤثر فيه عوامل الزمن، ولا تعتوره أي خلل.

فمقدمة جامع البيان في تفسير آي القرآن لشيخ المفسّرين ابن جرير الطبري المتوفى (٣١٠ هـ) قد تضمنت من البناء المعرفي، والتكوين الفكري ما يكون صالحاً لتحصين العقول من الانحراف، وسلامة الأقدام من المزالق والعثرات، وتأمين الفكر من شطحات الغلو والجمود، والتشبث بظواهر النصوص دون فهمها، وفقهها.

أقول: يا حبذا لو تركت لفكرك فرصة السعي والتأمل، في ميدان رحب فسيح، وبحر محيط، ونهر ماء لقاد إليك فكرك بعد سياحته، وجولاته محملاً بأنفس المعارف، وأغلى الجواهر، وأسمى عقود الجمان وذلك بما أودعه شيخ المفسرين ابن جرير الطبري عليه الرحمة في مقدمة تفسيره، وديباجة كتابه الموسوم بـ " جامع البيان عن تأويل القرآن "، فقد اشتملت على كثير من لبنات البناء المعرفي، كحديثه عن اتفاق معاني آي القرآن، ومعاني منطق مَنْ نزل بلسانه القرآن بوجه البيان، والدلالة على أن ذلك من الله تعالى ذكره هو الحكمة البالغة – مع الإبانة عن فضل المعنى الذي به باين القرآنُ سائر الكلام، ثم

حديثه العذب المورود عن الأحرف التي اتفقت فيها ألفاظ العرب، وألفاظ غيرهم من بعض أجناس الأمم، وأصناف الناس، والقول في اللغة التي نزل القرآن بها من لغات العرب... وحديثه الشيق عن الوجوه التي من جهتها يُوصل إلى معرفة تأويل القرآن، ثم ساق من الدلائل والأخبار التي تضمنت النهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي المجرد غير المستند إلى قواعد الشرع، وقوانين اللغة، وكذلك الأخبار الواردة في الحث والحض على العلم بتفسير القرآن ومعرفة من كان يفسّره من صحابة سيدنا رسول الله ﷺ، وبسط القول في حقية العلماء، وأهليتهم للتأويل، وأن التأويل لم يكن محبوباً عن علماء الأمة قط، وأن إحجام العلماء السلف إنما كان حذراً أن لا يبلغ أداء ما كُلِّفَ به من إصابة صواب القول فيه، وكان إحجامهم عن التأويل كفعل من أحجم منهم عن الفتيا في النوازل والحوادث، مع إقراره بأن الله جلّ ثناؤه لم يقبض نبيه ﷺ إليه إلا بعد إكمال الدين به لعباده، وعلمه بأن لله في كل نازلة وحادثة حكماً موجوداً بنصّ أو دلالة، فلم يكن إحجامه عن القول في ذلك إحجام جاحدٍ أن يكون لله فيه حكم موجود بين أظهر عباده، ولكن إحجام خائف أن لا يبلغ في اجتهاده ما كلف الله العلماء من عباده فيه[1]، إلى غير ذلك مما تضمنته تلك المقدمة من الفرائد، والفوائد رحم الله صاحبها[2].

ولو طالعت مفاتيح الغيب للإمام الفخر الرازي المتوفى (٦٠٦ هـ) لوجدت مخزوناً ضخماً لا مثيل له في البناء المعرفي، والتكوين الفكري يتمثل هذا المخزون في مقدمته الرصينة لكتابه النفيس بما انتظمه من مقاصد سديدة، ومطالب شريفة كل هذا يتضمن في فاتحة الكتاب، وذلك كحديثه عن المباحث المتعلقة بالكلمة وما يجري مجراها، وهل يطلق الكلام على المهمل؟

---

(١) تراجع: مقدمة ابن جرير ٩٣/١، تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله.

(٢) تراجع: نفس المقدمة ٣/١ – ١١٠ ففيها شرح وتفصيل لكل ما أوقفتك عليه إجمالاً فراجعها إن شئت.

وهل الأصوات الطبيعية تسمى كلاماً ؟ وهل يستعمل القول في غير النطق ؟ وكون دلالة اللفظ على معناه غير ذاتية وهل اللغة إلهام أو كسب ؟ وبيان الحكمة في وضع الألفاظ للمعاني، وبيان الكلام النفسي، والذهني، وطريق معرفة اللغة، وبيان أن من اللغة ما بلغنا بالتواتر، وهل دلالة الألفاظ على معانيها ظنية ؟ وبيان الخلاف بين الحشوية والأشاعرة في صفة القرآن، ناهيك عن اللطائف التي ساقها عند تفسيره لسورة الفاتحة، إلى غير ذلك مما نطالعه في ديباجة مفاتيح الغيب على صاحبه سحائب الرحمات، وقد استغرقت ما يقارب جزءاً كاملاً من أجزائه[١].

وأيضاً لو اكتحلت عيناك برؤية مقدمة المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد بن عبد الحق بن عطية الغرناطي المتوفى عام (٥٤٦ هـ)-على التحقيق-لوجدت عناية فائقة منه بالبناء المعرفي، والتكوين الفكري الذي جعله الربّان الماهر في قيادة سفينة طلب التفسير وسط أمواج هادرة، وبحر عميق لا ساحل له، زاخر بالمعاني والأسرار واللطائف والحِكَم المتعلقة بكلمات الله تعالى، فقد أورد باباً في فضل تفسير القرآن، والكلام على لغته، والنظر في إعرابه، ودقائق معانيه، وأبان عن أنَّ إعراب القرآن أصل في الشريعة لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع أهـ[٢]، وساق عليه الرحمة باباً في الكلام على التفسير، والجرأة عليه، ومراتب المفسرين، ومكانة القراءات القرآنية وما دلّ عليه نزول القرآن على سبعة أحرف، وما جاء في جمع القرآن، وشكله وحفظه، وتحزيبه، وتعشيره، وتحقيق القول في مسألة الألفاظ التي جاءت في كتاب الله وللغات العجم بها تعلق، وذكره لنبذة من كلام العلماء في إعجاز القرآن، وبيان أوجه إعجازه وتحقيق مسائله، إلى آخر

---

(١) تراجع: مقدمة مفاتيح الغيب ١٧/١ فما بعدها.

(٢) المحرر الوجيز ٤٣/١.

ما ساق عليه الرحمة من مباحث ومسائل استفتح بها تفسيره، وجمّل بها ديباجة كتابه مما يقضي به شأن العناية بالبناء المعرفي، والتكوين العلمي، والمخزون الفكري الجامع بين الرواية والدراية، القائم على ضياء النقل، ونور العقل المتبصر[١].

وكل هذا يُنبئك عن اهتمام أهل التفسير بقضية البناء المعرفي.

* بل القارئ المدقق لمطولات كتب التفسير يراها قد أخذت مناهج مختلفة وسبلاً متعددة، وطرقاً متنوعة، كل طريق منها يبرز لك جانباً مشرقاً عند من سلكه، وترى غلبة مشربه الذي ملك عليه أقطار نفسه، وأصبح معلماً بارزاً في هيمنة هذا المشرب غالباً على ما سطره في تفسيره – مع عدم إغفاله للجوانب الأخرى قطعاً – لكنه ما أخذ منها نصيباً موفوراً كما هو الشأن في المشرب الرئيس من بنائه المعرفي، وتكوينه الفكري، فالنحوي يغلب عليه طابع الصنعة فلا يكتفي من المسائل النحوية بإيراد ما يخدم غرضه بالنسبة للكلمة القرآنية، بل يورد مدارس النحويين في المشرق والمغرب، ومذاهب العلماء من أهل الكوفة والبصرة وأهل الحجاز، وأهل الشام، وحجاج كل أصحاب مذهب حتى إنه ليغلب على ظنك وأنت تطالع كتابه أن هذا الكتاب في علم النحو كما فعل أبو حيان في بحره[٢]، وكذا السمين الحلبي في دره المصون[٣].

والمتكلم كذلك يغلب على تفسيره معالجته لقضايا علم الكلام وإبراز مسائله، وحجاج المختلفين، ومناقشة مذهب مَنْ يخالفه من تقرير هذه القضايا، كما

---

(١) تراجع: مقدمة المحرر الوجيز لابن عطية ١/١ – ٨٣ ففيها البسط لما أجملنا لك بعضًا من منهجيته الدقيقة التي سلكها في البناء المعرفي والفكري.

(٢) تراجع: أجزاء من البحر المحيط.

(٣) يراجع: الدر المصون في سائر مواضعه.

فعل الإمام الفخر الرازي من أهل السنة، اقرأ له تلك المعالجة التي أطال فيها النفس موردًا حجاج أهل السنة والجماعة مع تقريره للبراهين العقلية الساطعة بعد إيراده للأدلة النقلية التي اعتمد عليها القوم في مسألة التكليف بما لا يُطاق، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ البقرة آية: ٦]، وتقريره أنه تعالى أخبر عن شخص معين أنه لا يؤمن قط، فلو صدر منه الإيمان لزم انقلاب خبر الله تعالى الصدق كذبا، والكذب عند الخصم قبيح وفعل القبيح يستلزم إما الجهل وإما الحاجة، وهما محالان على الله، والمفضي إلى المحال محال، فصدور الإيمان منه محال، فالتكليف به تكليف بالمحال، ثم أعقب ما قرره من حجاج أهل السنة سلفًا وخلفًا من المحققين الذين دفعوا أصول أهل الاعتزال بإيراد حجج المعتزلة العقلية والنقلية القاضية عندهم بأنَّه لا يجوز أن يكون علم الله تعالى وخبر الله تعالى عن عدم الإيمان مانعًا من الإيمان..... إلى آخر أدلتهم التي ذكرها، وأبان عنها في هدمه لها ودفعها أنَّ جملة الوجوه التي رواها عن المعتزلة كلمات لا تعلق لها بالكشف عن وجه الجواب، بل هي جارية مجرى التشنيعات، ثم فصَّل القول في تفنيدها وبطلانها، وختم – عليه الرحمة – كلامه بقوله: " وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ طَوِيلٌ جِدًّا وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْهُ، وَسَنَسْتَقْصِي الْقَوْلَ فِيهَا فِي هَذَا التَّفْسِيرِ إِنْ قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، وفيما ذكرنا هاهنا كفاية". أهـ[1]،

وكما فعل جار الله الزمخشري من المعتزلة، اقرأ له ما كتبه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ وَلَهُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ ﴾ [ البقرة آية: ٧]، من قوله: " فإن قلت: فلم أسند الختم إلى اللَّه تعالى، وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه

---

([1]) يراجع: مفاتيح الغيب (٢/٤٥ – ٥٢).

وهو قبيح، واللَّه يتعالى عن فعل القبيح علوًا كبيرًا لعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه.

وقد نص على تنزيه ذاته بقوله: (وَما أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)، (وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)، (إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ) ونظائر ذلك مما نطق به التنزيل؟ قلت: القصد إلى صفة القلوب بأنها كالمختوم عليها. وأما إسناد الختم إلى اللَّه عز وجل، فلينبه على أنّ هذه الصفة في فرط تمكنها وثبات قدمها كالشيء الخلقي غير العرضي..... إلى آخر ما أورده من كلامه بصرف إسناد الختم عن حقيقته إلى استعارات إلى أن قال: " وليس له عز وجل فعل في تجافيها عن الحق ونبوّها عن قبوله، وهو متعال عن ذلك".اهـ[1].

ولا يخفى أنَّ ما أورده جار الله الزمخشري هنا يقصد منه نصرة مذهبه الاعتزالي القاضي بأنَّ الحسن ما حسنه العقل والقبيح ما قبَّحه العقل تنزيهًا لله تعالى عن نسبة القبيح إليه، وتنزيهًا لله عن الظلم إلى آخر معتقدهم، وهذا كما قال ابن المنيّر السكندري ﷺ " أول عشواء خبطها في مهواة من الأهواء هبطها، حيث نزل من منصة النص إلى حضيض تأويله ابتغاء الفتنة استبقاء لما كتب عليه من المحنة، فانطوى كلامه هذا على ضلالات أعدها وأردها"، ثم قام ابن المنير بعدِّ ضلالات الزمخشري واحدةً تلو الأخرى وردَّ عليها بما يفيد بطلانها إلى أن ختم كلامه بقوله: " فليمسك نفسه دونها بزمام دليل الوحدانية على أن لا فاعل ولا خالق إلا اللَّه تعالى، فإذا وقف لم يقف إلا وهو على الصراط المستقيم والطريقة المثلى، ماراً عليها في أسرع من البرق

---

([1]) يراجع: كلامه كاملًا في الكشاف (١/١٥٧ – ١٦٣).

الخاصف والريح العاصف؟ فليتأمل الناظر هذا الفصل، ويتخذه وزره في قاعدة الأفعال، يقف على الحق إن شاء اللَّه تعالى". أهـ[1].

* والأصولي تراه يقرر قواعد أهل الأصول عندما تلوح له من الآية الكريمة أو الكلمة القرآنية إشارة تخدم غرضه الأصولي، فيورد التخريجات عليها، ويبين القاعدة التي يريد تجليتها، وتطبيق المعنى التفسيري عليها، وذلك كما فعله القاضي البيضاوي في أنوار التنزيل، اقرأ له ما سطره قلمه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَأُولاتُ الْأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [ الطلاق: ٤]، وذلك حيث يقول: " ﴿ وَأُولاتُ الْأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ﴾ منتهى عدتهن ﴿ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وهو حكم يعم المطلقات والمتوفى عنهم أزواجهنَّ، والمحافظة على عمومه أولى من محافظة عموم قوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً﴾؛ لأنَّ عموم أولات الأحمال بالذات وعموم ﴿ أزواجًا﴾ بالعرض[2]، والحكم معلل ها هنا بخلافه ثمة، ولأنَّه صحَّ أنَّ سبيعة بنت الحرث وضعت بعد وفاة زوجها بليالٍ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «قد حللت

---

(1) يراجع: كلامه كاملًا في الانتصاف على هامش الكشاف (١/١٥٧-١٦٠).

(2) يريد أنَّ عموم { أولات الأحمال} مستفادٌ من نفس لفظ { أولات الأحمال} مع قطع النظر عن أمرٍ خارجٍ عن نفس مفهوم اللفظ بخلاف عموم { أزواجًا} فإنَّه نكرة في سياق الإثبات، ولا عموم لها بذاتها عند الجمهور بل هو عام بالعرض، فإنَّ عموم { أزواجًا} مستفادٌ من وقوعه في حيز صلة الموصول، ولمَّا كان عموم { أزواجًا} بالعرض لم يصلح معارضًا لعموم العام لذاته، فلذلك حملت الأزواج في آية المتوفى عنها زوجها على غير الحوامل. يراجع حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي (٨/٢٤٥).

فتزوجي»[1]، ولأنَّه متأخر النزول فتقديمه في العمل تخصيص، وتقديم الآخر بناء للعام على الخاص، والأول راجح للوفاق عليه". أهـ[2].

ومن قبله الفخر الرازي في التفسير الكبير، وذلك حيث يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ الآية [ النور: ٢] " المسألة الثَّالِثَةُ: اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي يُفِيدُ الْحُكْمَ فِي كُلِّ الزُّنَاةِ، لَكِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ تِلْكَ الدَّلَالَةِ فَقَالَ قَائِلُونَ لَفْظُ الزَّانِي يُفِيدُ الْعُمُومَ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أُمُورٌ: أَحَدُهَا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لَبِسْتُ الثَّوْبَ أَوْ شَرِبْتُ الْمَاءَ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ.

وَثَانِيهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَوْكِيدُهُ بِمَا يُؤَكَّدُ بِهِ الْجَمْعُ، فَلَا يُقَالُ جَاءَنِي الرَّجُلُ أَجْمَعُونَ. وَثَالِثُهَا: لَا يُنْعَتُ بِنُعُوتِ الْجَمْعِ فَلَا يُقَالُ جَاءَنِي الرَّجُلُ الْفُقَرَاءُ، وَتَكَلَّمَ الْفَقِيهُ الْفُضَلَاءُ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّرْهَمُ الْبِيضُ وَالدِّينَارُ الصُّفْرُ، فَمَجَازٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَطَّرِدُ، وَأَيْضًا فَإِنْ كَانَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ حَقِيقَةً وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الدِّينَارُ الْأَصْفَرُ مَجَازًا، كَمَا أَنَّ الدَّنَانِيرَ الصُّفْرَ لَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةً كَانَ الدَّنَانِيرُ الْأَصْفَرُ مَجَازًا.

وَرَابِعُهَا: أَنَّ الزَّانِيَ جُزْئِيٌّ مِنْ هَذَا الزَّانِي، فَإِيجَابُ جَلْدِ هَذَا الزَّانِي إِيجَابُ جَلْدِ الزَّانِي، فَلَوْ كَانَ إِيجَابُ جَلْدِ الزَّانِي إِيجَابًا لِجَلْدِ كُلِّ زَانٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ إِيجَابُ جَلْدِ هَذَا الزَّانِي إِيجَابَ جَلْدِ كُلِّ زَانٍ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَطَلَ مَا قَالُوهُ.

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢٦/٢٤)، وقال محققوه: " حديث صحيح، وهذا إسنادٌ حسن من أجل ابنِ إسحاق، وقد صرَّح بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسه. وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين".أهـ.

(2) يراجع: أنوار التنزيل (٢٢١/٥).

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ اللَّفْظُ الْمُطْلَقُ إِنَّمَا يُفِيدُ الْعُمُومَ بِشَرْطِ الْعَرَاءِ عَنْ لَفْظِ التَّعْيِينِ، أَوْ يُقَالُ اللَّفْظُ الْمُطْلَقُ وَإِنِ اقْتَضَى الْعُمُومَ إِلَّا أَنَّ لَفْظَ التَّعْيِينِ يَقْتَضِي الْخُصُوصَ.

قُلْنَا. أَمَّا الْأَوَّلُ فَبَاطِلٌ لِأَنَّ الْعَدَمَ لَا دَخْلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ، أَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّعَارُضَ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَخَامِسُهَا: أَنْ يُقَالَ الْإِنْسَانُ هُوَ الضَّحَّاكُ فَلَوْ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِنَا الْإِنْسَانُ هُوَ كُلُّ الْإِنْسَانِ لَنَزَلَ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ مَا يُقَالُ كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ الضَّحَّاكُ، وَذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي حَصْرَ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، وَمَعْنَى الْحَصْرِ هُوَ أَنْ يَثْبُتَ فِيهِ لَا فِي غَيْرِهِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَشْخَاصِ النَّاسِ أَنَّهُ هُوَ الضَّحَّاكُ لَا غَيْرُ. وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ بِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ﴾ [الْعَصْرِ: ٢، ٣] وَالِاسْتِثْنَاءُ يُخْرِجُ مِنَ الْكَلَامِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ تَحْتَهُ. الثَّانِي: أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَّةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ حَصَلَ بِأَصْلِ الِاسْمِ، وَلَا لِتَعْرِيفِ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وَلَا لِتَعْرِيفِ بَعْضِ مَرَاتِبَ الْخُصُوصِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَعْضُ الْمَرَاتِبِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى تَعْرِيفِ الْكُلِّ.

وَالْجَوَابُ: عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ ذَلِكَ الِاسْتِثْنَاءَ مَجَازٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ رَأَيْتُ الْإِنْسَانَ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ يُشْكِلُ بِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا هُنَاكَ لِلتَّأْكِيدِ فَكَذَا هَاهُنَا.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ وَإِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، لَكِنَّهُ يُفِيدُهُ بِحَسَبِ الْقَرِينَةِ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ الْمُشْتَقِّ يُفِيدُ كَوْنَ ذَلِكَ الْوَصْفِ عِلَّةً لِذَلِكَ الْحُكْمِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْوَصْفُ مُنَاسِبًا وَهَاهُنَا كَذَلِكَ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى

أَنَّ الزِّنَا علة لوجوب الجد، فَيَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ أَيْنَمَا تَحَقَّقَ الزِّنَا يَتَحَقَّقُ وُجُوبُ الْجَلْدِ ضَرُورَةَ أَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَنْفَكُّ عَنِ الْمَعْلُولِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلَّ الزُّنَاةِ أَوِ الْبَعْضَ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِيَ صَارَتِ الْآيَةُ مُجْمَلَةً وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهِ، لَكِنَّ الْعَمَلَ بِهِ مَأْمُورٌ وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ حَتَّى يُمْكِنَ الْعَمَلُ بِهِ واللَّه أعلم".أهـ[1].أرأيت – أيها القارئ الكريم – كيف قرَّر المسألة الأُصولية أتم تقرير ولم يجمل القول فيها، وذلك مراعاةً منه لما يترتب على هذا التقرير من تخريجات فرعية فقهية، وتتمثل تلك التخريجات في كون الجملة القرآنية ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ مفيدة للعموم، والدليل على أنَّها للعموم أنَّها من المفرد المحلى بأل، وهو من صيغ العموم؛ إذ ليس التعريف فيه للعهد، وإنَّما للجنس، وكذلك صلوح دخول (كل) بدلها فيصح أن تقول: كل مَنْ زنت وكل مَنْ زنى. لكنَّ السؤال ههنا هل هذا العموم باقٍ على عمومه لم يدخله التخصيص ؟ أو أنَّه من العام المخصوص الذي أتى عليه الدليل المخصص فانتزع منه بعض أفراده وأبقى الحكم لما تبقى للعموم من أفراد ؟ بكلٍّ قيل، فالخوارج على الأول، ولذلك لا يرون إلا الجلد، وعلى الثاني أهل السنة وجماهير الأمة سلفًا وخلفًا، وأنَّ العموم في الآية مخصوص بعدة مخصصات.

والفقيه تراه لا همّ له سوى استخراج القواعد الفقهية واستنباط الأحكام التي تدل عليها الكلمة القرآنية سواء بطريق العبارة أو بطريق الإشارة، بالنص أو بالظاهر، بالمئول أو بالمعشر، ثم يذكر مذاهب الفقهاء في القضية، وحجاج كل فقيه، ويناقش الأدلة، وتارة يشتد على المخالفين، وينتصر لمذهبه الفقهي

---

([1]) التفسير الكبير (٣١٠/٢٣).

كما فعل العلامة القرطبي[١]، والقاضي ابن العربي المالكي[٢]، وابن الفرس[٣]، والكياهراس الطبري[٤]، والجصاص الحنفي[٥]، وغيرهم كثير.

* وإذا كان المفسر من المتأخرين تراه ينظر فيما تركه السابقون عليه، ويناقش البعض منها، ويؤكد البعض الآخر بحيث يعلل من خلال التحقيق الذي تدعمه الأدلة، ويقتضي به البرهان العقلي والنقلي إلى رأي بارزٍ في المسئلة يريح النفس، ويطمئن له القلب كما فعل شيخ الإسلام أبو السعود في تفسيره إرشاد العقل السليم[٦]، وكما فعل المحقق العلامة الآلوسي عليه الرحمة في تفسيره روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني[٧].

* وبالجملة فإن طرائق المفسرين في البناء المعرفي، والتكوين الفكري طرائق متقنة فريدة لأنها أخذت من كل علمٍ ما يعين على فهم المراد، وإبراز الأسرار التي تتضمنها الكلمات القرآنية، وبهذا السبيل يكون البناء المعرفي، في التفسير مكتمل الأركان، بينه وبين سائر العلوم نسباً وصهراً، فالعلوم تتكامل وإن تباينت أصولها، وغرّبت وشرّقت فصولها، واختلفت أحوالها، وأتهمت، وأنجدت أقوالها، وتنوعت أبوابها، وأشأمت وأغرقت أصحابها

فعلى نفسه فليبك من ضاع عمره  وليس له منها نصيب ولا سهمُ[٨]

---

(١) يراجع: الجامع لأحكام القرآن.

(٢) يراجع: أحكام القرآن.

(٣) يراجع: أحكام القرآن لابن الغرس.

(٤) يراجع: أحكام القرآن للكياهراس الطبري.

(٥) يراجع: أحكام القرآن للجصاص الحنفي.

(٦) يراجع: إرشاد العقل السليم.

(٧) يراجع: روح المعاني.

(٨) البيت من الشعر ذكره الآلوسي وقائله لابن الفارض كما جاء في خزانة الأدب للحموي ٢١٨/٢.

ومن بين هذه العلوم الدينية، ولطائفها اللدنية علم التفسير – كما علمت – إذ هو الباحث عما أراده الله سبحانه بكلامه المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد. ورحم الله من قال:

نعم السمير كتاب الله إن لـــه حلاوة هي أحلى من جنى الضرب
به فنون المعاني قد جُمِعْن فما تفترَّ من عجب إلا إلى عجـــب
أمر ونهي وأمثال وموعظـــة وحكمة أوُدعتْ في أفصح الكتـب
لطائف يجتليها كل ذي بصر وروضة يجتنيها كل ذي أدب اهـ[1]

وبهذا البناء المعرفي الدقيق الذي نسج العلماء خيوطه في علم التفسير بمتانة وإتقان – مع التفاوت بينهم في السبك، والرصف على قدر صفاء القرائح، ووفرة المعلومات والمعارف، تشرق عليك شمس اللطائف، ولا تخفى عليك الأسرار البلاغية والمعاني الجَزْلة السنية.

وبهذا البناء المعرفي في الدراسات الشرعية يمكن لمن حصّله – بحول الله وقوته – في جانب التفسير – أنْ يسير على سنى المقاصد الأصلية التي جاء كتاب ربنا (القرآن) – التي تتوجه إليه همّة المفسر – لتبيانها ولقد أوصلها المحقق علامة العصر الحديث ابن عاشور عليه الرحمة إلى ثمانية أمور نوردها لك فيما يلي:

الأمر الأول: إصلاح الاعتقاد وتعليم العقد الصحيح، وهذا أعظم سبب لإصلاح الخلق، لأنه يزيل عن النفس مادة الإذعان لغير ما قام عليه الدليل، ويطهر القلب من الأوهام الناشئة عن الإشراك والدهرية، وما بينهما....

الثاني: تهذيب لأخلاق قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1] وفسّرت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها لما سئلت عن خلقه ﷺ فقالت: " كان

---

([1]) أبيات من الشعر ذكرها الآلوسي في مقدمته نقلها عن البحر المحيط لأبي حيان ١٢/١ ولم يعزها لأحد. وراجع: روح المعاني ٣/١ – ٤.

خلقه القرآن "[٢]، وفي الحديث الذي رواه مالك في الوطأ بلاغاً أن رسول الله ﷺ قال: " بعثت لأتمم مكارم حسن الأخلاق "[٣] وهذا المقصد قد فهمه عامة العرب بل خاصة الصحابة وقال أبو خراش الهذلي مشيراً إلى ما دخل على العرب من أحكام الإسلام بأحسن تعبير:

فليس كعهد الدار يأمَّ مالك ولكن أحاطت بالرقاب السلاسل

وعاد الفتى كالكهل ليس بقائل سوى العدل شئنا فاستراح العواذل[٤]

أراد بإحاطة السلاسل بالرقاب أحكام الإسلام، والشاهد في قوله: وعاد الفتى كالكهل.

الثالث: التشريع وهو الأحكام خاصة وعامة قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾[٥]، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾[٦]. ولقد جمع القرآن جميع الأحكام جمعاً كلياً في الغالب، وجزئياً في المهم فقوله ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[٧] وقوله ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٨] المراد بهما إكمال الكليات التي منها الأمر بالاستنباط والقياس. قال الشاطبي: " لأنه على

---

(١) سورة القلم: ٤.

(٢) حديث أخرجه أحمد في المسند ١٤٩/٤١ رقم (٢٤٦٠٢) وقال محققوه: إسناده صحيح.

(٣) حديث أخرجه مالك في الموطأ، قال العجلوني في كشف الخفا: (رواه مالك في الموطأ بلاغاً عن النبي ﷺ وقال ابن عبد البر في التمهيد، هو متصل من وجوه صحاح عن أبي هريرة رضي الله عنه ا هـ ٢٤٠/١.

(٤) الشعر لأبي خراش الهذلي، والبيتان في الصحاح للجوهري ٥١٦/٢، وتاج العروس ٤٥٦/٨ ولسان العرب لابن منظور ٣١٣/٣ مادة (عهد).

(٥) سورة النساء: ١٠٥.

(٦) سورة المائدة: ٤٨.

(٧) سورة النحل: ٨٩.

(٨) سورة المائدة: ٣.

اختصاره جامع، والشريعة تمت بتمامه، ولا يكون جامعاً لتمام الدين إلا والمجموع فيه أمور كلية اهـ.

الرابع: سياسة الأمة وهو باب عظيم في القرآن القصد منه صلاح الأمة وحفظ نظامها كالإرشاد إلى تكوين الجامعة بقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾[1] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾[2]، وقوله ﴿وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[3] وقوله ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[4].

الخامس: القصص وأخبار الأمم السالفة للتأسي بصالح أحوالهم قال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾[5] ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[6].

وللتحذير من مساويهم قال تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[7]...

السادس: التعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين، وما يؤهلهم إلى تلقي الشريعة ونشرها، وذلك علم الشرائع، وعلم الأخبار، وكان ذلك مبلغ علم مخالطي العرب من أهل الكتاب. وقد زاد القرآن على ذلك تعليم حكمة ميزان العقول، وصحة الاستدلال في أفانين مجادلته للضالين، وفي دعوته إلى النظر، ثم نوّه بشأن الحكمة فقال: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[8] وهذا أوسع باب انبجست منه عيون المعارف وانفتحت به عيون الأميين إلى العلم، وقد لحق به التنبيه المتكرر على فائدة العلم، وذلك شيء لم يطرق أسماع العرب من قبل، إنما قصارى علومهم

---

(1) سورة آل عمران: ١٠٣.

(2) سورة الأنعام: ١٥٩.

(3) سورة الأنفال: ٤٦.

(4) سورة الشورى: ٣٨.

(5) سورة يوسف: ٣.

(6) سورة الأنعام: ٩٠.

(7) سورة إبراهيم: ٤٥.

(8) سورة البقرة: ٢٦٩.

أمور تجريبية، وكان حكماؤهم أفراداً اختصوا بفرط ذكاء تضم إليه تجربة إلى تجربة وهم العرفاء فجاء القرآن بقوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ﴾[1] و ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[2] وقال ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[3] يَسْطُرُونَ﴾[3] فنبه إلى مزية الكتابة.

السابع: المواعظ والإنذار، والتحذير والتبشير، وهذا يجمع جميع آيات الوعد، والوعيد وكذلك المحاجة والمجادلة للمعاندين، وهذا باب في الترغيب والترهيب.

الثامن: الإعجاز بالقرآن ليكون آية دالة على صدق الرسول ﷺ، إذ التصديق يتوقف على دلالة المعجزة بعد التحدي، والقرآن جمع بين كونه معجزة بلفظه، ومتحدى لأجله بمعناه والتحدي وقع فيه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾[4] ولمعرفة أسباب النزول يدخل في ظهور مقتضى الحال ووضوحه، هذا ما بلغ إليه استقرائي. وللغزالي في إحياء علوم الدين بع من ذلك اه[5].

أقول: هذا الاستقراء التام الذي بلغ إليه خاتمة المحققين في العصر الحديث في بيان البناء المعرفي القائم على تحصيل، ومعرفة المقاصد الكلية للقرآن الكريم، يجعل المفسّر قد حقق الريادة في مقام البناء المعرفي، ووقف على مقاصد القرآن إجمالاً، وما جاء لأجله وكل هذا وغيره منثور، ومتناثر في كتب القوم قدست أسْرارهم، ومن ثمّ عليك أنْ تجزم بأن أئمتنا قد شيدّوا قواعد البناء المعرفي ووضعوا أركان التكوين الفكري قبل ما يعرف في العصر الحديث بنظرية البناء المعرفي عند أهلها.

---

(1) سورة العنكبوت: ٤٣.

(2) سورة الزمر: ٩.

(3) سورة القلم: ١.

(4) سورة يونس: ٣٨.

(5) التحرير والتنوير ١/٤٠ – ٤١ المقدمة الرابعة.

وبهذا الذي سقناه لك من التقعيد، والتأصيل الذي انطوى عليه كلام أئمة الإسلام، وعلمائه، تعرف مدى عنايتهم بالبناء المعرفي، والتكوين الفكري الذي يُعدّ أرقى، وأسمى المؤهلات لبناء الشخصية المتوازنة في تفكيرها، والمتوسطة في مطالبها العالية، فجاءت قرائحهم بنفائس العلوم، واقتنصوا أعلى المقاصد، وجمعوا بين المنقول والمعقول، فحققوا أحكم طريق، وأقوم سبيل في بناء الفكر، وتأمين العقول من الزيغ، والانحراف، ووصلوا به في معتقدهم، وسطاً في عباداتهم، وسطاً في سلوكياتهم وأخلاقهم، وحققوا مراد ربهم فيهم ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[1]، وهكذا كان الأزهر وسطاً في عقيدته وسطاً في نظامه، وخلا منهجه من كل تشويس وتهويش[2]، وسلم من الانحراف والتفريط.

نسأل الله التوفيق والسداد لكل من شارك بعلمه ومعارفه في استيضاح جوانب البناء المعرفي وأثره في التأمين الفكري الذي يستلهم من منهجية الأزهر الشريف حتى عند من يعتبرون ذلك اصطلاحاً علمياً جديداً في مجال البحث العلمي المعاصر.

**********

## ثامناً: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم التصوف

---

(1) سورة البقرة: ١٤٣.

(2) أنكر جماعة من أهل الفتن مجيء مشوش، وقالوا الصواب، أن يقال هوشته فهو مهوش لأن من الهوش وهو اختلاط الشيء وأثبته الجوهري في الصحاح، فقال التشويش التخليط، ووهمه صاحب القاموس، وقال ابن بري، إنه من كلام المولّدين، ولا أصل له في العربية، وقد اشتهر هذا اللفظ ووقع في كلام الزمخشري وغيره من أهل المعاني كقولهم: هذا لف ونشر مشوش ا هـ فصحيحه من روح المعاني. **والتحقيق:** صحة استعمال كل منهما سواء قلنا بمعنى أم بمعنيين متغايرين، والتعبير بهما أسلوب عربي صحيح والله أعلم.

لم يكن اهتمام العلماء في التكوين المعرفي قاصرًا علي تحصيل العلوم والمعارف التي لا يمكن أن يستغني عنها صاحب معرفةٍ من المعارف أو عالمٍ من العلماء كلٌّ حسب تخصصه وما برع فيه، كما علمت من خلال ما سقناه بين يديك حول قضية التكوين المعرفي وعلاقته بالدراسات الشرعية التي أولاها العلماء عنايتهم الفائقة، وبذلوا كلَّ جهدٍ في تحقيق مقصودهم وبلوغ غايتهم حتي قدَّموا للإسلام والمسلمين بله البشرية قاطبة مناهج لامثيل لها لا في القديم، ولا في الحديث ممَّا كان لها كبير الأثر في نشر الوعي، وتنمية الفكر، وتزكية العقول وتفتحها، وتأثر الثقافات الأخرى وانتفاعها بها، وانبلاج ضيائها، وانفلاق صباحها علي سكان المعمورة ممَّن انتفع بهذا الفكر وتلك المعرفة، فكان ذلك سببًا لتبديد ظلام الجهل، وانتشار نور المعرفة، وبناء الحضارة، وعلو صوت العلم، وتفوق نتاج العلماء وظهورهم إلى الدنيا بعد قسرهم علي الغياب عنها.

أقول: لم يكن التكوين المعرفي والبناء الفكري عند علماء المسلمين قاصرًا علي ذلك، بل توجوه وألبسوه حلة التكوين العلمي المؤدِّي بهم إلى كيفية معرفة الطريق إلى الله–عز وجل–فاهتموا ببناء الأخلاق، وترقية القيم، وتهذيب السلوك، ومجاهدة النفوس، وأخذها بعلوم الشرع وعكوفهم بهذه العلوم، وهاتيك المعارف التي حصلوها في محاريب العمل، وتحقيق الخوف والخشية من الله رب العالمين، فما تركوا هذا السبيل، ولا غفلوا عنه قيد شعرة؛ لأنَّهم عرفوا حق المعرفة أنَّ أقرب سبيل إلى تحقيق ما يريدون هو العمل بما تعلَّموه، والقيام بواجب ما حصَّلوه، فأتت فيوضات الرحمن عليهم تترى، وانسابت عطاياه ومواهبه، وجرت الحكمة علي ألسنتهم، وتحقق فيهم ما جاء في القرءان الكريم من قوله – عز اسمه: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ البقرة: ٢٦٩]،

وقولـه سـبحانه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّـهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّـهُ وَاللَّـهُ بِكُلِّ شَـيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [ البقرة: ٢٨٢]، وقولـه تعـالى فـي مقـام الإخبـار عـن العبـد الصـالح سـيدنا الخضـر: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: ٦٥]، وما جاء في الأثر: " مَنْ عمل بما علم ورثَّه الله علم ما لم يعلم"[١].

ومن ثمَّ فإنَّ علماء الأمة العادين لما يجب أن يتوفر فيمن يتصدى للتفسير، أو يتصدى للاجتهاد أن يتحقق بعلم الموهبة مُحصِّلًا لأسبابه المؤدِّية إلى تزكية النفس،

وتطهيرها من تدسيتها، والصعود بها في معارج الصلاح، والدخول بها في سلك العابدين السائرين في مدارج السالكين من أهل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

ومـن ثـم فـإنَّ المحقـق الآلوسـي–عليـه رحمـة الله–فـي بيانـه لكـلٍّ مـن معنـى التفسير والتأويل هل هما بمعنى فيكونان من قبيل المترادفين أو أنَّ لكلِّ واحدٍ منهما معنى مغايرًا للآخر فيكونان من قبيل المتباينين ؟

تراه يقول: " واختلف في الفرق بين التفسير والتأويل، فقال أبو عبيدة: هما بمعنى، وقال الراغب: التفسير أعم وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها في الكتب الإلهية وغيرها، والتأويل في المعاني والجمل في الكتب الإلهية خاصة، وقال الماتريدي: التفسير القطع بأن مراد الله – تعالى–كذا، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع، وقيل: التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية. وقيل غير ذلك، وعندي أنَّه إن كان المراد الفرق بينهما بحسب العرف فكل الأقوال فيه ما سمعتها وما لم تسمعها مخالفة للعرف اليوم إذ قد تعارف من غير نكير أنَّ التأويل إشارة قدسية ومعارف سبحانية تنكشف

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٦٣/٦)، وذكره الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٨٥/١)، وقال: " أخرجه أَبُو نعيم فِي الْحِلْية من حَدِيث أنس وَضَعفه". أهـ.

من سجف[1] العبارات للسالكين، وتنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين، والتفسير غير ذلك...."[2]. أ.هـ المقصود منه.

فها أنت ذا ترى العلامة الآلوسي يحمل معني التأويل علي تلك الإشارات القدسية، والفيوضات الربانية، والمعارف السبحانية التي تنكشف من سجف العبارات لعباده السالكين، وتنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين به مع ملاحظة أنَّ هذا الذي يجري على ألسنة العارفين إنَّما هو المعنى الذي وراء الظاهر مع إقرارهم قطعًا بإرادة المعنى الظاهر ابتداء وعدم إهماله أو التنكر له؛ لأنَّ إهماله والتنكر له إنَّما هو دأب الباطنية الذين يجحدون الظاهر أصلًا، ويتمسكون بما وراء الظاهر وقصدهم الخبيث إنَّما هو هدم الشريعة بالكلية.

وقد نبَّه علي خبث نواياهم، وسوء طويتهم حجة الإسلام الغزالي–عليه سحائب الرحمة–حينما قرَّر ضوابط قبول المعاني الإشارية واعتبارها ما دامت لا تغاير قواعد الشرع، وتدل عليها قوانين اللغة، وذلك حيث يقول: " وأمَّا الطَّامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، وأمر آخر يخصها وهو صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة، كدأب الباطنية في التأويلات، فهذا أيضًا حرام وضرره عظيم، فإنَّ الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله – تعالى–وكلام رسوله ﷺ فإنَّ ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى، وهذا أيضاً من البدع الشائعة العظيمة الضرر، وإنَّما قصد أصحابها الإغراب؛ لأنَّ النفوس مائلة إلى الغريب،

---

(1) السَّجْفُ والسِّجْفُ: السِّتْر. لسان العرب (١٤٤/٩) مادة (سجف).

(2) روح المعاني (٥/١، ٦).

ومستلذة له، وبهذا الطريق توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم كما حكيناه من مذاهبهم في كتاب المستظهر المصنف في الرد على الباطنية". إلى أن قال: " ولا ينبغي أن يفهم منه أنَّه يجب أن لا يفسر القرآن بالاستنباط والفكر، إنَّما المنهي عنه في قوله ﷺ : " مَنْ فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"[1] أن يكون غرضه ورأيه تقرير أمر وتحقيقه، فيستجر شهادة القرآن إليه، ويحمله عليه من غير أن يشهد لتنزيله عليه دلالة لفظية لغوية أو نقلية..... ومن يستجيز من أهل الطامات مثل هذه التأويلات مع علمه بأنها غير مرادة بالألفاظ ويزعم أنه يقصد بها دعوة الخلق إلى الخالق يضاهي من يستجيز الاختراع والوضع عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لما هو في نفسه حق ولكن لم ينطق به الشرع كمن يضع في كل مسألة يراها حقاً حديثاً عن النبي ﷺ فذلك ظلم وضلال ودخول في الوعيد المفهوم من قوله ﷺ : " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[2]، بل الشر في تأويل هذه الألفاظ أطم وأعظم لأنها مبدلة للثقة بالألفاظ وقاطعة طريق الاستفادة والفهم من القرآن بالكلية ". أهـ[3].

وقد عُني المحققون من أهل الأصول بقضية التكوين المعرفي من خلال مراعاة التفسير الإشاري المنضبط بقواعده الوارد عن أهل السلوك الذين يقرِّون بالمعاني الظاهرة في الآية الكريمة، والتي تدل عليها نصوص الشرع وقوانين اللغة، ثم تراهم يضيفون إليها معانٍ وراء الظاهر، وبهذا يكون

---

(١) أخرجه الترمذي بنحوه في جامعه – أبواب تفسير القرآن–باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (١٩٩/٥) رقم (٢٩٥٠)، وقال: " هذا حديث حسن". أهـ، وقال محققه: " ضعيف".أهـ.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب العلم–باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم (٣٣/١) رقم (١٠٧)، ومسلم في مقدمة صحيحه–باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (١٠/١) رقم (٣).

(٣) إحياء علوم الدين (٣٧/١، ٣٨).

صنيعهم مغايرًا تمام المغايرة لصنيع الباطنية الذين لا يقرِّون بأي معنىً يتوافق مع قواعد الشرع وقوانين اللغة، وإنَّما يأتون بمعانٍ باطنية لا دليل عليها من شرعٍ، ولا مستند لها من اللغة، وهدفهم الخبيث هدم الشريعة بالكلية، ولا أرى بأسًا في أن أسوق للقارئ الكريم تلك الكلمة التي بلغت الغاية في النفاسة، وإصابة وجه الحق للعلامة الشاطبي – عليه الرحمة – حيث يقول: " فصل: وكون الباطن هو المراد من الخطاب قد ظهر أيضا مما تقدم في المسألة قبلها، ولكن يشترط فيه شرطان: أحدهما: أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب، ويجري على المقاصد العربية.

والثاني: أن يكون له شاهد نصا أو ظاهرا في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض.

فأما الأول؛ فظاهر من قاعدة كون القرآن عربيا؛ فإنه لو كان له فهم لا يقتضيه كلام العرب؛ لم يوصف بكونه عربيا بإطلاق، ولأنه مفهوم يلصق بالقرآن ليس في ألفاظه ولا في معانيه ما يدل عليه، وما كان كذلك؛ فلا يصح أن ينسب إليه أصلا؛ إذ ليست نسبته إليه على أن مدلوله أولى من نسبة ضده إليه، ولا مرجح يدل على أحدهما؛ فإثبات أحدهما تحكم وتقول على القرآن ظاهر، وعند ذلك يدخل قائله تحت إثم من قال في كتاب الله بغير علم، والأدلة المذكورة في أن القرآن عربي جارية هنا.

وأما الثاني فلأنه إن لم يكن له شاهد في محل آخر أو كان له معارض صار من جملة الدعاوى التي تدعى على القرآن، والدعوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء.

وبهذين الشرطين يتبين صحة ما تقدم أنه الباطن؛ لأنهما موفران فيه، بخلاف ما فسر به الباطنية؛ فإنه ليس من علم الباطن، كما أنه ليس من علم الظاهر؛ فقد قالوا في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]: إنه

الإمام ورث النبي علمه، وقالوا في "الجنابة": إن معناها مبادرة المستجيب بإفشاء السر إليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق، ومعنى "الغسل" تجديد العهد على من فعل ذلك، ومعنى "الطهور" هو التبري والتنظف من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام.....". أهـ[1].

هذه التأويلات الباطنية ليست من علم الباطن المستوفي الشرطية، كما أنَّها ليست من علم الظاهر.

وبناءً على هذين الشرطين اللذين لابد من توفرهما في قبول المعنى الباطن الصحيح – التفسير الإشاري – لو استعرض القارئ الكريم أقوال أصحاب هذا اللون من التفسير لوجد الكثير منها يمكن أن يكون من قبيل الباطن الصحيح المقبول تمشيًا مع ما اشترطه المحقق الشاطبي من شرطيه السابقين، ولو جد الكثير منها – أيضًا– فاسدًا غير صحيح ولا مقبول؛ لمنافاته لهذين الشرطين، والآن نكلك إلى قلم المحقق الشاطبي حيث أورد أقوالًا صحيحة مقبولة لهم، وذلك حيث يقول:

" فصل: ومن ذلك أنه نقل عن سهل بن عبد الله في فهم القرآن أشياء مما يعد من باطنه؛ فقد ذكر عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]؛ أي: أضدادا، قال: "وأكبر الأنداد النفس الأمارة بالسوء، المتطلعة إلى حظوظها ومناها بغير هدى من الله".

وهذا يشير إلى أن النفس الأمارة داخلة تحت عموم الأنداد، حتى لو فصل لكان المعنى: فلا تجعلوا لله أندادا لا صنما ولا شيطانا ولا النفس ولا كذا، وهذا مشكل الظاهر جدا؛ إذ كان مساق الآية ومحصول القرائن فيها يدل على أن الأنداد الأصنام أو غيرها مما كانوا يعبدون، ولم يكونوا يعبدون أنفسهم ولا يتخذونها أربابا، ولكن له وجه جار على الصحة، وذلك أنه لم

---

(١) الموافقات (٤/٢٣١ – ٢٣٣).

يقل[1]: إن هذا هو تفسير الآية، ولكن أتى بما هو ند[2] في الاعتبار الشرعي الذي شهد له القرآن من جهتين:

إحداهما[3]: أن الناظر قد يأخذ من معنى الآية معنى من باب الاعتبار؛ فيجريه فيما لم تنزل فيه؛ لأنه يجامعه في القصد أو يقاربه؛ لأن حقيقة الند أنه المضاد لنده الجاري على مناقضته، والنفس الأمارة هذا شأنها؛ لأنها تأمر صاحبها بمراعاة حظوظها لاهية أو صادة عن مراعاة حقوق خالقها وهذا هو الذي يعني به الند في نده؛ لأن الأصنام نصبوها لهذا المعنى بعينه، وشاهد صحة هذا الاعتبار قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ

---

(1) أي: لم يقل: إن هذا المعنى داخل تحت عموم الآية بحيث يدل عليه نظمها حقيقة أو مجازًا بالدلالة الآلية المعروفة، بل قال: يفهم من الآية بنوع من الدلالة والفهم شبيه بالاستنباط الأصولي الذي يرجع فيه إلى اعتبار العقل وتصرفه وبالأخذ الصرفي الذي يعول فيه على اعتبار المعنى أو تنوعه، والدلالة على المعاني التي تتكشف لأرباب السلوك من هذا الطريق تسمى دلالة إشارية، ولا يعول عليها عندهم إلا إذا أمكن تطبيقها على الظواهر المسوق لها الكلام، بل لا مطمع في الوصول إليها إلا من طريقها؛ كالبيت لا يتوصل لداخله إلا بعد ولوج بابه، خلافًا للباطنية الملاحدة الذين ينفون ظواهر الآيات ويريدون بها معاني أخرى يزعمونها بواطن القرآن وليست منه في شيء. محققه.

(2) أي: جاء بالمعنى في "الند"، وأجراه في الآية وإن لم تنزل فيه؛ لكونه يعتبر شرعًا كالند الذي نزلت فيه، ويشهد لاعتبار هذا الإجراء وجهان: أحدهما في نفس موضوع اتخاذ الأنداد والأرباب، والثاني أعم من ذلك، وهو حذر الصحابة وخوفهم من تطبيق الآيات التي أنزلت في الكفار عليهم؛ فاجتنبوا لذلك ما ورد خاصًّا بالكفار مما اقتضى اتصاف هؤلاء بالحرمان، ولو كان من أصل المباحات؛ كالتوسع في أخذ الحظوظ الدنيوية. محققه.

(3) في الأسلوب انحراف أدى إلى قلق المعنى؛ وذلك لأن "كون الناظر في معنى الآية، أخذ معنى... " إلى قوله: "أو يقاربه"، هذا المقدار عام، وهو شرح لموضوع المعاني الاعتبارية التي يلتفت إليها الصوفية، وليس خاصًّا بالجهة الأولى، بل هو جار في الجهة الثانية وغيرها في كل ما روعي فيه معنى اعتباري؛ فكان المناسب أن يقدم هذا الشرح بعد قوله: "في الاعتبار الشرعي"، ثم يقول: وهذا الاعتبار الذي اعتبره سهل يشهد له وجهان: أحدهما خاص بالموضوع، وهو الآية الأولى؛ فحقيقة الند... إلخ، والثاني عام، وهو الآية الثانية، ويقول في الثانية: إن لأهل الإسلام نظرًا واعتبارًا في الآية، فأخذوا من معناها معنى أجروها فيه، وإن لم تنزل فيه، ويشرحه كما شرح مسألة الند لو صنع ذلك لاتضح المقام واتسق الكلام. محققه.

اللَّـهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وهم لم يعبدوهم من دون الله، ولكنهم ائتمروا بأوامرهم، وانتهوا عما نهوهم عنه كيف كان؛ فما حرموا عليه حرموه، وما أباحوا لهم حللوه[١]؛ فقال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّـهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وهذا شأن المتبع لهوى نفسه.

والثانية: أن الآية وإن نزلت في أهل الأصنام؛ فإنَّ لأهل الإسلام فيها نظرا بالنسبة إليهم، ألا ترى أن عمر بن الخطاب ﷺ قال[٢] لبعض من توسع في الدنيا من أهل الإيمان: "أين تذهب بكم هذه الآية: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠] ؟ "، وكان هو يعتبر نفسه بها وإنما أنزلت في الكفار لقوله: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ﴾ الآية [الأحقاف: ٢٠]، ولهذا المعنى تقرير في العموم والخصوص، فإذا كان كذلك؛ صح التنزيل بالنسبة إلى النفس الأمارة في قوله: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والله أعلم". أهـ[٣].

والعناية بعلوم المكاشفات أمرٌ نبَّه عليه المحققون من أصحاب الأقلام المطواعة من الكاتبين في علوم القرآن وعلم أصول الفقه، فأنت متى طالعت ما كتبوه تراهم ينبِّهون على أهمية هذه العلوم التي تُنال بالخشية من الله والخوف منه، ومجاهدة النفس، وخطمها بزمام الشرع من فعل المأمورات واجتناب المنهيات.

---

(١) أي: مع أن المحرم والمحلل هو الله، فلما أمرت النفس صاحبها بمقتضى هواها صادة عن أوامر الله كان فيه معنى اتخاذها لله ندًّا، كما أن في ائتمارهم وانتهائهم بأوامر الأحبار هذا الاتخاذ الذي قرره القرآن، ولذلك قال: "وهذا هو شأن المتبع لهوى نفسه". محققه.

(٢) وتقدم أنه أخذه من حديث: "أَوَفي شك أنت يا بن الخطاب؟ أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم" الحديث؛ فقد شهد القرآن باعتباره بناء على الحديث المتقدم في مبحث العموم والخصوص. محققه.

(٣) المصدر السابق (٤/٢٤٢-٢٤٥).

يقول العلامة الزركشي في البرهان: " كتاب الله بحره عميق، وفهمه دقيق لا يصل إلى فهمه إلا من تبحر في العلوم، وعامل الله بتقواه في السر والعلانية، وأجله عند مواقف الشبهات، واللطائف والحقائق لا يفهمها إلا من ألقى السمع وهو شهيد، فالعبارات للعموم وهي للسمع، والإشارات للخصوص وهي للعقل، واللطائف للأولياء وهي المشاهد، والحقائق للأنبياء وهي الاستسلام، وللكلِّ وصفٌ ظاهرٌ وباطنٌ وحدٌّ ومطلعٌ، فالظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحد إحكام الحلال والحرام، والمطلع أي الإشراق من الوعد والوعيد، فمَنْ فهم هذه الملاحظة بان له بسط الموازنة، وظهر له حال المعاينة، وفي صحيح ابن حبان عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: " أُنزل القرآن على سبعة أحرفٍ، لكلِّ آيةٍ منه ظهر وبطن"[1].

ثم فوائده على قدر ما يؤهل له سمعه، فمن سمعه من التالي، ففائدته فيه علم إحكامه، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبي ﷺ يقرؤه على أمته بموعظته، وتبيان معجزته، وانشراح صدره بلطائف خطابه، ومن سمعه كأنما سمعه من جبريل–عليه السلام–يقرؤه على النبي ﷺ يشاهد في ذلك مطالعات الغيوب، والنطق إلى ما فيه من الوعود، ومن سمع الخطاب فيه من الحق فني عنده، وانمحت صفاته، وصار موصوفًا بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين،

---

([1]) أخرجه ابن حبان في صحيحه – كتاب العلم (٢٧٦/١) رقم (٧٥)، وقال محققه: " إسناده حسن، إن كان أبو إسحاق هو الهداني كما ذكر المؤلف وهو عمرو بن عبد الله السبيعي، ولين إن كان إبراهيم بن مسلم الهجري، كما رواه الطبري في "تفسيره، وكلاهما يكنى أبا إسحاق، وكل منهما قد روى عن أبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي"، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٢/٧) رقم (١١٥٧٧)، وقال: " رواه البزار، وأبو يعلى في الكبير، وفي رواية عنده « لكلِّ حرفٍ منها بطنٌ وظهرٌ»، والطبراني في الأوسط باختصار آخره، ورجال أحدهما ثقات. ورواية البزار، عن محمد بن عجلان، عن أبي إسحاق قال في آخرها: لم يرو محمد بن عجلان، عن إبراهيم الهجري غير هذا الحديث، قلت: ومحمد بن عجلان إنما روى عن أبي إسحاق السبيعي، فإن كان هو أبا إسحاق السبيعي، فرجال البزار أيضا ثقات".أهـ.

وعين اليقين، وحق اليقين، وقد قال أبو الدرداء ﷺ : " لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوهًا"[1]، وقال ابن مسعود: " من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن"[2]، قال ابن سبع في شفاء الصدور: " هذا الذي قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر"، وقد قال بعض العلماء: " لكل آية ستون ألف فهم وما بقي من فهمها أكثر"، وقال آخر: " القرآن يحوي سبعة وسبعين ألف علم ومائتي علم؛ إذ لكلِّ كلمةٍ علم، ثم يتضاعف ذلك أربعة إذ لكل كلمة ظاهر وباطن وحد ومطلع"..... على أنَّ فهم كلام الله – تعالى–لا غاية له، كما لا نهاية للمتكلم به، فأمَّا الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر، ومن لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يدرك من لذة القرآن شيئًا، ومن أحاط بظاهر التفسير–وهو معنى الألفاظ في اللغة–لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [ الأنفال: ١٨] فظاهر تفسيره واضح وحقيقة معناه غامضة، فإنه إثبات للرمي ونفي له، وهما متضادان في الظاهر ما لم يفهم أنَّه رمى من وجهٍ، ولم يرم من جهةٍ، ومن الوجه الذي لم يرم ما رماه الله–عز وجل– وكذلك قال: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [ التوبة: ١٤] فإذا كانوا هم

---

([1]) ذكره الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٤٢/١)، وقال: " أخرجه ابن عبد البر من رواية عبد الله بن أبي مريم حدثنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي حدثنا صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن أبي بكر عن أبان بن أبي عياش عن أبي قلابة عن شداد بن أوس وقال لا يصح مرفوعاً".أهـ.

([2]) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٦/٩) (٨٦٦٦) عن عبد الله بن مسعود بلفظ: " مَنْ أراد العلم فليُثَوِّر القرآن، فإنَّ فيه علم الأولين والآخرين". وذكره الهيثمي في المجمع–كتاب في فضائل القرآن الكريم–باب منه في فضل القرآن ومَنْ قرأه (٣٤٢/٧)، وقال: " رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح".

وثَوَّرَ القرآنَ بحث عن معانيه وعن علمه. قال شمر: تثوير القرآن: قِرائته ومُفاتشة العلماء به في تفسيره ومعانيه. يُنظر: تهذيب اللغة (١٠١/٥) (ثار)، واللسان (١٠٨/٤) (ثور). وقال ابن الأثير: أي: ليُنَقِّر عنه ويُفكّر في معانيه وتفسيره وقراءته". أهـ النهاية (٦٥٣/١) (ثور).

القاتلين كيف يكون الله – تعالى–هو المُعذِّب، وإن كان – تعالى–هو المُعذِّب بتحريك أيديهم فما معنى أمرهم بالقتال! فحقيقة هذا تستمد من بحر عظيم من علوم المكاشفات، فلا بد أن يعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة، وتفهم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله – تعالى–حتى تتكشف وتتضح، فمن هذا الوجه تفاوت الخلق في الفهم بعد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير".أهـ[1].

ليس ثمة مصنف في كتب أصول الفقه إلا وخُتم بذكر مبادئ التصوف، وذلك لمعرفة العلماء المصنفين بأهمية هذه المبادئ في التكوين المعرفي والبناء الفكري الذي يُحدث توازنًا في ملكات العقول التي تحلَّى أصحابها بالأخلاق السامية والقيم الرفيعة، فظهرت علي جوارحهم، واتسمت سلوكياتهم بالعدل والاعتدال، والأدب الجم، والتواضع الرفيع، واللين في القول، والتوسط في الفعل.

ولابأس أن أشدد يديك أخي القارئ الكريم بما سطره صاحب جمع الجوامع والمحلي عليه حيث قالا عليهما سحائب الرحمة: " (خاتمة) فيما يذكر من مبادئ التصوف المصفي للقلوب وهو كما قال الغزالي تجريد القلب لله واحتقار ما سواه قال وحاصله يرجع إلى عمل القلب والجوارح ولذلك افتتح المصنف بأس العمل فقال (أول الواجبات المعرفة) أي معرفة الله تعالى لأنها مبنى سائر الواجبات إذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب (وقال الأستاذ) أبو إسحاق الإسفراييني (النظر المؤدي إليها) لأنه مقدمتها (والقاضي) أبو بكر الباقلاني (أول النظر) لتوقف النظر على أول أجزائه (وابن فورك وإمام الحرمين القصد إلى النظر) لتوقف النظر على قصده (وذو النفس الأبية) أي التي تأبى إلا العلو الأخروي (يربأ بها) أي يرفعها بالمجاهدة (عن سفساف الأمور) أي دنيئها من الأخلاق المذمومة كالكبر والغضب والحقد والحسد

---

([1]) البرهان في علوم القرآن (١٥٣/٢ – ١٥٦) بحذفٍ واختصارٍ.

وسوء الخلق وقلة الاحتمال (ويجنح) بها (إلى معاليها) من الأخلاق المحمودة كالتواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال فهو على الهمة وسيأتي دنيئها وهذا مأخوذ من حديث « إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفسافها» رواه البيهقي في شعب الإيمان والطبراني في الكبير والأوسط[1]، (ومن عرف ربه) بما يعرف به من صفاته (تصور تبعيده) لعبده بإضلاله (وتقريبه) له بهدايته (فخاف) عقابه (ورجا) ثوابه (فأصغى إلى الأمر والنهي) عنه (فارتكب) مأموره (واجتنب) منهيه (فأحبه مولاه فكان) مولاه (سمعه وبصره ويده التي يبطش بها) واتخذه وليا إن سأله أعطاه وإن استعاذ به أعاذه هذا مأخوذ من حديث البخاري «وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني أعطيته وإن استعاذني لأعيذنه»[2]، والمراد أن الله تعالى يتولى محبوبه في جميع أحواله فحركاته وسكناته به تعالى كما أن أبوي الطفل لمحبتهما له التي أسكنها الله في قلوبهما يتوليان جميع أحواله فلا يأكل إلا بيد أحدهما ولا يمشي إلا برجله إلى غير ذلك وفي الحديث اللهم كلاءة ككلاءة الوليد (ودنيء الهمة) بأن لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن سفساف الأمور (لا يبالي) بما تدعوه نفسه إليه من المهلكات (فيجهل فوق جهل الجاهلين ويدخل تحت ربقة المارقين) من الدين أي عروتهم المنقطعة وهي بكسر الراء وسكون الموحدة (فدونك) أيها المخاطب بعد أن عرفت حال علي الهمة ودنيئها (صلاحا) منك (أو فسادا ورضا) عنك (أو سخطا وقربا) من الله (أو بعدا وسعادة) منه (أو شقاوة

---

(1) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣١/٣)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٨/٨)، وقال: " رواه الطبراني، وفيه خالد بن إلياس، ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي، وبقية رجاله ثقات".أهـ.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٥/٨) رقم (٦٥٠٢).

ونعيما) منه (أو جحيما) فأفاد بدونك الإغراء بالنسبة إلى الصلاح وما يناسبه والتحذير بالنسبة إلى الفساد وما يناسبه (وإذا خطر لك أمر) أي ألقى في قلبك (فزنه بالشرع) ولا يخلو حاله بالنسبة إليك من حيث الطلب من أن يكون مأمورا به أو منهيا عنه أو مشكوكا فيه.

(فإن كان مأمورا) به (فبادر) إلى فعله (فإنه من الرحمن) رحمك حيث أخطره ببالك أي أراد لك الخير (فإن خشيت وقوعه لا إيقاعه على صفة منهية) كعجب أو رياء (فلا) بأمر (عليك) في وقوعه عليها من غير قصد لها، بخلاف ما إذا أوقعته عليها قاصدا لها فعليك ثم ذلك فتستغفر منه....(واحتياج استغفارنا إلى استغفار) لنقصه بغفلة قلوبنا معه بخلاف استغفار الخلص ورابعة العدوية–رضي الله عنها–منهم وقد قالت استغفارنا يحتاج إلى استغفار هضما لنفسها (لا يوجب ترك الاستغفار) منا المأمور به بأن يكون الصمت خيرا منه بلى نأتي به وإن احتاج إلى الاستغفار لأن اللسان إذا ألف ذكرا يوشك أن يألفه القلب فيوافقه (ومن ثم) أي من هنا وهو أن احتياج الاستغفار لا يوجب تركه أي من أجل ذلك (قال السهروردي) بضم السين صاحب عوارف المعارف لمن سأله أنعمل مع خوف العجب ولا نعمل حذرا منه (اعمل وإن خفت العجب مستغفرا) منه أي إذا وقع قصدا كما تقدم فإن ترك العمل للخوف منه من مكائد الشيطان (وإن كان) الخاطر (منهيا) عنه (فإياك) أن تفعله (فإنه من الشيطان فإن ملت) إلى فعله (فاستغفر) الله تعالى من هذا الميل (وحديث النفس) أي ترددها بين فعل الخاطر المذكور وتركه (ما لم يتكلم أو يعمل) به (والهم) منها بفعله ما لم

تتكلم أو تعمل (مغفوران) قال ﷺ « إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يعمل أو يتكلم به» رواه الشيخان[1].

وقال ﷺ «ومن هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب أي عليه» رواه مسلم، وفي رواية له «كتبها الله عنده حسنة كاملة»، زاد في أخرى «إنما تركها من جراي أي من أجلي»[2]، وهو بفتح الجيم وتشديد الراء وقضية ذلك أنه إذا تكلم كالغيبة أو عمل كشرب المسكر انضم إلى المؤاخذة بذلك مؤاخذة حديث النفس والهم به. (وإن لم تطعك) النفس (الأمارة) بالسوء على اجتناب فعل الخاطر المذكور لحبها بالطبع للمنهي عنه من الشهوات فلا تبدو لها شهوة إلا اتبعتها (فجاهدها) وجوبا لتطيعك في الاجتناب كما تجاهد من يقصد اغتيالك بل أعظم لأنها تقصد بك الهلاك الأبدي باستدراجها لك من معصية إلى أخرى حتى توقعك فيما يؤدي إلى ذلك (فإن فعلت) الخاطر المذكور لغلبة الأمارة عليك (فتب) على الفور وجوبا ليرتفع عنك إثم فعله بالتوبة التي وعد الله بقبولها فضلا منه ومما تتحقق منه الإقلاع.... (فإن لم تقلع) عن فعل الخاطر المذكور (لاستلذاذ) به (أو كسل) عن الخروج منه (فتذكر هاذم اللذات وفجأة الفوات) أي تذكر الموت وفجأته المفوتة للتوبة وغيرها من الطاعات فإن تذكر ذلك باعث شديد على الإقلاع عما تستلذ به أو الكسل عن الخروج منه قال ﷺ «أكثروا من ذكر هاذم اللذات» رواه الترمذي[3]، زاد ابن حبان « فإنه ما ذكره أحد في ضيق إلا وسعه ولا ذكره في سعة إلا ضيقها عليه»[4] وهاذم بالذال المعجمة أي قاطع (أو) لم تقلع (لقنوط) من

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٥/٣) رقم (٢٥٢٨)، ومسلم في صحيحه (١١٦/١) رقم (١٢٧).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (١١٧/١، ١١٨) رقم (١٢٨، ١٢٩، ١٣٠).

(3) أخرجه الترمذي في جامعه (٥٥٣/٤) رقم (٢٣٠٧).

(4) صحيح ابن حبان (٢٦٠/٧) رقم (٢٩٩٣).

رحمة الله تعالى وعفوه عما فعلت لشدته أو لاستحضار عظمة الله تعالى (فخف مقت ربك) أي شدة عقاب مالكك الذي له أن يفعل في عبده ما يشاء حيث أضفت إلى الذنب اليأس من العفو عنه وقد قال تعالى ﴿إنه لا ييئس من روح الله﴾ [يوسف: ٨٧] أي رحمته ﴿إلا القوم الكافرون﴾ [يوسف: ٨٧] (واذكر سعة رحمته) التي لا يحيط بها إلا هو أي استحضرها لترجع عن قنوطك وكيف تقنط وقد قال تعالى ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا﴾ [الزمر: ٥٣] أي غير الشرك لقوله تعالى ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾ [النساء: ٤٨] وقال ﷺ «والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم» رواه مسلم[١].

(واعرض) على نفسك (التوبة ومحاسنها) أي ما تتحقق به من المحاسن حيث ذكرت سعة الرحمة لتتوب عما فعلت فتقبل ويعفي عنك فضلا منه تعالى (وهي) أي التوبة (الندم) على المعصية من حيث إنها معصية فالندم على شرب الخمر لإضراره بالبدن ليس بتوبة (وتتحقق بالإقلاع) عن المعصية (وعزم أن لا يعود) إليها (وتدارك ممكن التدارك) من الحق الناشئ عنها كحق القذف فتداركه بتمكين مستحقه من المقذوف أو وارثه ليستوفيه أو يبرئ منه فإن لم يمكن تدارك الحق كأن لم يكن مستحقه موجودا سقط هذا الشرط كما يسقط في توبة معصية لا ينشأ عنها حق لآدمي وكذا يسقط شرط الإقلاع في توبة معصية بعد الفراغ منها كشرب الخمر فالمراد بتحقق التوبة بهذه الأمور أنها لا تخرج فيما تتحقق به عنها إلا أنه لا بد منها في كل توبة، وفي نسخة والاستغفار عقب قوله بالإقلاع ولا حاجة إليه مع ما ذكر (وتصح) التوبة (ولو بعد نقضها عن ذنب ولو) كان (صغيرا مع الإصرار

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢١٠٦) رقم (٢٧٤٩).

على) ذنب (آخر ولو) كان (كبيرا عند الجمهور) وقيل: لا تصح بعد نقضها بأن عاد إلى المتوب عنه، وقيل: لا تصح عن صغير لتكفيره باجتناب الكبير، وقيل: لا تصح عن ذنب مع الإصرار على كبير".أهـ[1].

أرأيت كيف اهتم العلماء المحققون من أهل الأصول بإبراز المخزون المعرفي، وتجلية البناء الفكري عند أرباب السلوك من أهل الله العارفين ؟ وكيف أنَّهم لم يغفلوا هذا الجانب المهم في التأصيل العلمي والتكوين المعرفي والبناء الفكري الذي لابد من استحضاره والتحقق به عند المعنيين بهذا الشأن؟ ولو أنَّ واحدًا منهم لم يُعن بهذا الجانب في مصنفٍ صنفه أو كتاب كتبه أو متن شرحه لعُدَّ عمله ناقصًا، ولو تعمد عدم التعرض له لكان مرتكبًا لخطأٍ علمي فادحٍ لا يُغتفر له.

إنَّ العناية بهذا الأمر لم تفت أهله من أرباب السلوك وأهل التصوف، ومن ثم أتت كتبهم التي تركوها، وتناقلتها الأجيال من علماء أهل السنة والجماعة حافلة بالحديث عن هذا الجانب المعرفي الزاخر بالدرر والفوائد والفرائد، وإن رمت دليلًا على ما قلتُ فاقرأ هذه النصوص الناطقة بعناية كبار القوم قُدِّست أسرارهم:

(أ) يقول أبو نصر السراج الطوسي في كتابه اللمع: " المستنبطات: ما استنبط أهل الفهم من المتحققين بالموافقة لكتاب الله–عز وجل–ظاهرًا وباطنًا، والمتابعة للرسول–صلي الله عليه وسلم–ظاهرًا وباطنًا، والعمل بها بظواهرهم وبواطنهم، فلما عملوا ماعلموا من ذلك ورثهم الله – تعالى–علم مالم يعلموه، وهو علم الإشارة وعلم مواريث الأعمال التي يكشف الله –

---

([1]) يُنظر: جمع الجوامع وشرح المحلي عليه (٢/٤٣٠ – ٤٣٤)، ويُراجع معه: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/٥١٣-٥٢٣)، وكذا حاشية البناني، وشرح زكريا الأنصاري، وتقريرات الخطيب الشربيني.

تعالى–لقلوب أصفيائه من المعاني المذخورة واللطائف والأسرار المخزونة وغرائب العلوم وطرائف الحكم في معاني القرءان ومعاني أخبار رسول الله– عليه الصلاة والسلام–من حيث أحوالهم وأوقاتهم وصفاء أذكارهم، وقال الله– تعالى: ﴿ أفلا يتدبرون القرءان أم على قلوب أقفالها﴾ [محمد: ٢٤]، وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»[١]، وهو العلم الذي ليس لغيرهم. وأقفال القلوب ما يقع على القلوب من الصدأ لكثرة الذنوب واتباع الهوى ومحبة الدنيا وطول الغفلة وشدة الحرص وحب الراحة وحب الثناء والمحمدة وغير ذلك من الغفلات والزلات والمخالفة والخيانات، فإذا كشف الله – تعالى–ذلك عن القلوب بصدق التوبة والندم على الحوبة فقد فتح الأقفال عن القلوب وأتته الزوائد والفوائد من الغيوب فيعبر عن زوائده وفوائده بترجمانه وهو اللسان الذي ينطق بغرائب الحكم وغرائب العلم". أ.هـ[٢].

(ب) يروي أبوعبد الرحمن السلمي في كتابه طبقات الصوفية: أنَّ أحمد بن أبي الحواري قال: " إنِّي لأقرأ القرآن فأنظر في آية فيحار عقلي فيها، وأعجب من حفاظ القرآن كيف يهنيهم النوم ويسعهم أن يشتغلوا بشيء من الدنيا وهم يتلون كلام الرحمن، أما لو فهموا ما يتلون وعرفوا حقه وتلذذوا به واستحلوا المناجاة به لذهب عنهم النوم فرحًا بما رزقوا ووفقوا". أهـ[٣].

(ج) وقال أبو بكر الواسطي: " الراسخون في العلم هم الذين رسخوا بأرواحهم في سر السر فعرفهم ما عرفهم وأراد منهم من مقتضى الآيات مالم

---

(١) أخرجه أَبُو نعيم فِي الْحِلْية (١٦٣/٦) من حَدِيث أنس وَضَعفه، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص: ٢٨٦، وقال: " رواه أبو نُعيم، وهو ضعيف".

(٢) يُنظر: اللمع للطوسي ص: ١٤٧، ١٤٨.

(٣) يُنظر: طبقات الصوفية ص: ٩٤.

يرد من غيرهم، وخاضوا بحر العلم بالفهم لطلب الزيادات، فانكشف لهم من مذخور الخزائن، والمخزون تحت كل حرف وآية من الفهم وعجائب النص، فاستخرجوا الدر والجواهر ونطقوا بالحكم" أ.هـ[1].

أقول: هذه النصوص قاضيةٌ بجلاء بأنَّ أئمة التصوف عنوا عناية فائقة بالجانب المعرفي، فوردت عباراتهم منضبطة بضابط الشرع مدلول عليها بقوانين اللغة غير مخالفة ألبتة للكتاب والسنة، لم يدع أحدٌ منهم أنَّ فهمه هو المراد من الآية دون غيره من الفهوم، بل فهمهم للنص وجهٌ من أوجه فهمه التي يحتملها، وإن كان وراء الظاهر، وهذا ما تُفهمه عبارة العلامة ناصر الدين خسرو الذي جعل ظاهر النص بدن العقيدة، وما وراء الظاهر الروح الذي يحيا به البدن، فقال عليه الرحمة: " تفسير النص بالظاهر هو بدن العقيدة بيد أنَّ التفسير الأعمق يحل محل الروح، وأين يحيا بدن بلا روح ؟ ".

ومن ثم رأينا حجة الإسلام الغزالي يُدافع عن هذا المسلك الوسطي في المعرفة والفهم عند أرباب السلوك، ويُبيِّن أنَّه منهجٌ وسطي بين من جردوا الظاهر ولم يعترفوا بالأسرار وهم الحشوية، وبين من أبطلوا الظاهر بالكلية وهم الباطنية، فقال عليه الرحمة: " لا تظنن من هذا الأنموذج وطريق ضرب المثال رخصة منى في رفع الظواهر واعتقاداً في إبطالها حتى أقول مثلاً لم يكن مع موسى نعلان، ولم يسمع الخطاب بقوله: ﴿فاخلع نَعْلَيْكَ﴾. حاش لله! فإن إبطال الظواهر رأى الباطنية الذين نظروا بالعين العوراء إلى أحد العالمين ولم يعرفوا الموازنة بين العالمين، ولم يفهموا وجهه. كما أن إبطال الأسرار مذهب الحشوية. فالذي يجرد الظاهر حشوي، والذي يجرد الباطن باطني. والذى يجمع بينهما كامل؛ ولذلك قال عليه السلام: " للقرآن ظاهر وباطن وحدٌّ ومطلع" وربما نقل هذا عن علىّ موقوفاً عليه. بل أقول فهم

---

([1]) يُنظر: اللمع للطوسي ص: ١١٣.

موسى من الأمر بخلع النعلين اطِّراح الكونين فامتثل الأمر ظاهراً بخلع نعليه، وباطناً باطراح العالمين". أهـ[1].

فلعمر الحق بهذا التحقيق السديد الذي انضبطت به فهوم أرباب السلوك كان مخزونهم المعرفي وبناؤهم الفكري ركنًا ركينًا من أركان منهج أبرز المعاهد العلمية لأهل السنة والجماعة في العالم الاسلامي بالمشرق والمغرب، وعلي رأسها الأزهر الشريف بمصر منذ شاءت إرادة الله ليكون معقلًا للعلوم اللغوية والشرعية وموئلًا لطلاب العلم الذين يقصدونه من كل حدب وصوب.

فالمطالع لتراث الأزهر الشريف يرى مصنفات علمائه زاخرة بهذا الجانب المعرفي أخذة بحجز الجوانب الأخرى من أمر الاعتقاد والفقه، وهكذا في المعاهد الأخرى المشهود لها بالوسطية والاعتدال كالزيتونة والقرويين وغيرهما، وهذا ما قرره ابن عاشر -رحمه الله- حينما حدد معالم المنهج الوسطي عقيدة وشريعة وسلوكًا، فقال:

عقد الأشعري وفقه مالك ***** وطريق الجنيد السالك[2].

**وصلى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.**

---

([1]) يُنظر: مشكاة الأنوار للغزالي ص: ٧٣.

([2]) يُنظر: متن ابن عاشر المسمى بـ (المرشد المعين على الضروري من علوم الدين) ص: ١.

# قائمة بأهم المراجع

**القرآن الكريم**


الاقتصاد في الاعتقاد – لحجة الإسلام الغزالي.
الانتصاف على هامش الكشاف – لابن المنير.
الإتقان في علوم القرآن - للحافظ السيوطي.
البحر المحيط – لأبي حيان.
البرهان في علوم القرآن - للزركشي.
التحرير والتنوير - للطاهر بن عاشور.
التفسير البسيط - للواحدي.
الجامع الصحيح - سنن الترمذي – لأبي محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي
الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي.
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – للسمين الحلبي.
الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - للجوهري.
اللمع - للطوسي
المحرر الوجيز – لابن عطية.
المستصفى– لحجة الإسلام الغزالي.
المعجم الكبير - للطبراني.
المغني عن حمل الأسفار - للحافظ العراقي.
المنقذ من الضلال – لحجة الإسلام الغزالي.
الموافقات – للشاطبي.
الموطأ - للإمام مالك.
إحياء علوم الدين - لحجة الإسلام الغزالي.
إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم تفسير - لأبي السعود العمادي.
أحكام القرآن - لابن الغرس.
أحكام القرآن - للجصاص الحنفي.
أحكام القرآن - للكياهراس.
تاج العروس من جواهر القاموس – للمرتضى الزبيدي.
تفسير الكشاف – للزمخشري.
تقريرات الخطيب الشربيني.
جامع البيان - لابن جرير الطبري، تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله.

حاشية البناني - شرح زكريا الأنصاري
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء- لأبي نعيم الأصبهاني.
روح المعاني – للآلوسي.
شرح السلم المنورق (ت الزميل الفاضل أ. د/ جمال فاروق الدقاق، والشرح للإمام الشيخ برهان الدين حسن القوسمي.
شرح الكشاف - للجرجاني.
شرح المحلي على جمع الجوامع
شعب الإيمان – للبيهقي.
صحيح ابن حبان.
صحيح البخاري.
صحيح مسلم.
طبقات الصوفية
كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس – للعجلوني.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة.
لسان العرب - لابن منظور.
متن ابن عاشر المسمى بـــ (المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - للحافظ الهيثمي.
مسند الإمام أحمد.
مشكاة الأنوار - لحجة الإسلام الغزالي.
مفاتيح الغيب – للفخر الرازي.
مفتاح العلوم – للسكاكي
مقدمة شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على المحلى.
مقدمة معيار العلم – لحجة الإسلام الغزالي.

# فهرس المحتويات


| م | العنـــــــــــــــــــــــوان | الصفحــة |
|---|---|---|
| ١ | مقدمة | ٢ |
| ٢ | أولًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم المنطق | |
| ٣ | ثانيًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم الكلام | |
| ٤ | ثالثًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلوم اللغة | |
| ٥ | رابعًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم الإعراب | |
| ٦ | خامسًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلوم البلاغة الثلاث | |
| | سادسًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم أصول الفقه | |
| | سابعًا: طرائق المفسرين في التكوين المعرفي | |
| | ثامنًا: عناية العلماء في التكوين المعرفي بعلم التصوف | |
| ٧ | قائمة بأهم المراجع | |
| ٨ | فهرس المحتويات | |